جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه

دراسة حالة casnos وكالة ورقلة 2016-2019

من إعداد الطلبة:

بن كران نذير

ميلودي صهيب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ زرقون عمر الفاروق	(أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا
د/ سمير بوختالة	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مشرفا
د/الداوي خيرة	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مناقشا

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه

دراسة حالة casnos وكالة ورقلة 2016-2019

من إعداد الطلبة:

بن كران نذير

ميلودي صهيب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ زرقون عمر الفاروق	(أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا
د/ سمير بوختالة	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مشرفا
د/الداوي خيرة	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هده ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله وأداهما نور لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفقاء

المشوار اللذين قاسماني المشوار إلى أصدقائي وجميع الأقارب وخاصة

أصدقائي في مجموعة 1001 accounts وإلى دفعة مالية وبنوك

2022

صهيب

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمين الى أمي الحبيبة "مسعودة" و أبي الغالي" الشيخ" حفظهما الله و رعاهما و الى كل إخوتي ، وكل عائلتي" بن كران" وكل أصدقائي خلال مشواري الدراسي .

نذير.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله الذي نورنا بنور العقل ، و هدانا الى طريق المعرفة ، و ذلل لنا الصعوبات لإتمام هذا العمل المتواضع ، فله الحمد حتى يرضى وله الحمد والشكر بعد الرضى ، والصلاة والسلام على خير الورى .

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه ومعلوماته القيمة، ووقته الثمين رغم انشغالاته، فكان يشجعنا على الصواب ويصحح لنا عند الخطأ.

كما نتقدم بجزيل الى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة الذين رفقونا خلال مسارنا التعليمي طيلة هذه السنوات.

ولكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة.

نسأل الله العلي القدير ان يتقبل منهم ويجعلها في ميزان حسناتهم،

والحمد لله رب العالمين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مصادر تمويل صندوق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه ولتحقيق هذا قمنا بدراسة ميدانية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء بوكالة ورقلة حيث قمنا بتحليل الميزانيات المالية للسنوات 2016.2017.2018.2019 ودراسة الوضع المالي للصندوق باستخدام بعض مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصدر الوحيد لتمويل الصندوق هو الاشتراكات التي يدفعها المنخرطون، بالإضافة إلى أن الصندوق يعاني من تحصيل الاشتراكات وهذا ما يؤثر عليه ماليا، وفي الأخير وجدنا أن الصندوق حقق توازنا ماليا خلال فترات الدراسة وأن الوضعية المالية للصندوق مريحة نوعا ما.

الكلمات المفتاحية: ضمان اجتماعي، تمويل، اشتراكات، توازن مالي، مؤمنين.

Abstract:

This study aimed to know the sources of financing of the National Fund for Social Security and its ability to achieve financial balance in it. To achieve this, we conducted a field study of the National Fund for Social Security for Unpaid Workers in Ouargla, where we analyzed the financial budgets for the years 2016.2017.2018.2019 and study the financial position of the fund using some indicators of financial performance and indicators of financial balance. The study reached several results, the most important of which is that the only source of financing for the Fund is the contributions paid by those involved, in addition to the fact that the Fund suffers from the collection of contributions and this affects it financially. Finally, we found that the Fund achieved a financial balance during the study periods and that the financial position of the Fund Quite comfortable.

Keyword: social security, Finance,Subscriptions,Financial balance, believers.

المحتويات

الإهداء..... VII

الشكر..... VII

الملخص..... VII

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول..... VII

قائمة الملاحق..... VII

مقدمة.....أ.ب.ج

الفصل الأول: الإطار النظري لمصادر تمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي

تمهيد.....2

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمصادر تمويل والتوازن الضمان الاجتماعي.....3

المطلب الأول: مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....3

المطلب الثاني: واقع واستدامة التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي.....13

المطلب الثالث: أثر مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي.....15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....16

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....16

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....18

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا.....19

خلاصة الفصل.....20

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد.....22

المبحث الأول: الطريقة والأدوات 23

المطلب الأول: طريقة جمع البيانات.....23

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....28

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل النتائج 29

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....29

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة النتائج.....39

خلاصة الفصل 41

خاتمة 43

قائمة المراجع 46

الملاحق 49

الفهرس 60

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي	9
(1-2)	تطور حجم المستفيدين من خدمات قطاع الضمان الاجتماعي	29
(1-3)	تطور حجم إيرادات ونفقات صندوق الضمان الاجتماعي	30
(1-4)	نسب التمويل والاستقلالية لصندوق الضمان الاجتماعي للفترة (2016-2019)	31
(1-5)	نسبة السيولة العامة للفترة (2016-2019)	32
(1-6)	نسبة السيولة المختصرة للفترة(2016-2019)	33
(1-7)	حساب نسبة سيولة الأصول للصندوق للفترة(2016-2019)	33
(1-8)	التوازن المالي بين إيرادات ونفقات الصندوق بإضافة الفارق التكميلي	34
(1-9)	حساب رأس المال العامل للصندوق للفترة (2016-2019)	35
(1-10)	رأس المال الخاص للصندوق للفترة (2016-2019)	36
(1-11)	حساب رأس المال الأجنبي للصندوق للفترة (2016-2019)	37
(1-12)	حساب الاحتياج في رأس المال للصندوق للفترة(2016-2019)	38
(1-13)	حساب مؤشر الخزينة للصندوق للفترة (2016-2019)	39

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	الميزانية المالية جانب الأصول 2016	49
(2)	الميزانية المالية جانب الخصوم 2016	55
(3)	الميزانية المالية جانب الأصول 2017	51
(4)	الميزانية المالية جانب الخصوم 2017	55
(5)	الميزانية المالية جانب الأصول 2018	52
(6)	الميزانية المالية جانب الخصوم 2018	57
(7)	الميزانية المالية جانب الأصول 2019	53
(8)	الميزانية المالية جانب الخصوم 2019	57

المقدمة

مقدمة

يحتاج الجميع بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعية وسلامة الدخل، يحدد ذلك وفقاً لقدرة مجتمعهم ومستواه من التنمية .ولن يحدث هذا تلقائياً .وقد ثبت بالتجربة أن الاعتماد على التنمية الاقتصادية والديمقراطية وحدها ليس كافياً، و لذلك يجب على كل بلد من البلدان أن يطور من خلال الحوار الاجتماعي نظاماً وطنياً للحماية الاجتماعية يلبي احتياجات كل سكانه، وخاصة منهم العمال.

يعتبر الضمان الاجتماعي ركيزة مهمة في بناء وتطور المجتمع، وعنصرا أساسيا بالنسبة للحياة العملية للأفراد المجتمع، سواء عمال في القطاع العام أو خارج القطاع العام، على اعتبار أنه يعطي للعمال العديد من المزايا و الايجابيات، كتعويض نفقات المرض و الحوادث المهنية و غيرها من الأخطار غير المتوقعة وهذا في مقابل دفع مبلغ تأمين صغير من طرف كل مؤمن إضافة إلى هذا يتيح نظام التأمينات الاجتماعية للدولة التكفل بمتطلبات الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بتكاليف قليلة جدا، وهذا عن طريق تأسيس نظام تضامني بين كافة طبقات المجتمع.

يشكل الضمان الاجتماعي أحد صور الحماية الاجتماعية التي نصت عليها المعاهدات والدساتير الدولية، استنادا إلى ما نصت عليه الدولة في المادتين 25-22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتبعت كل دولة نظام للضمان الاجتماعي يتماشى مع وضعها الاقتصادي والاجتماعي سواء من حيث الفئات المعنية بالتغطية الاجتماعية أو من حيث الأخطار التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي وكذا آليات وطرق تمويل الضمان الاجتماعي وهذا استنادا إلى ما نصت عليه الاتفاقية الدولية 102 سنة 1952 المتعقلة بالضمان الاجتماعي.

لقد كرس المؤسس الدستوري الجزائري الضمان الاجتماعي وحرص على ذلك خاصة من خلال إصدار قوانين 1983 التي تعتبر قوانين إطار للضمان الاجتماعي في الجزائر ليصبح وحيد، حيث حددت هذه الأخيرة بدقة آداءات الضمان الاجتماعي ومصادر تمويلها والفئات المعنية بالتغطية الاجتماعية وتم استحداث الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS، الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC كأجهزة تضمن تسيير الضمان الاجتماعي في الجزائر.

وفي هذا السياق سنتطرق إلى دراسة وتسليط الضوء على الضمان الاجتماعي من خلال دراسة نظام التمويل الذي يعتمد عليه الصندوق في تغطية الأخطار الاجتماعية وتوفير الأداءات المستحقة للمؤمنين وذلك بتحديد مصادر تمويله ومدى فعالية هذه الموارد في قدرته على تحقيق التوازن المالي للصندوق

وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ماهي مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء في وكالة ورقلة؟ وما مدى مساهمتها وفعاليتها في تحقيق التوازن المالي للصندوق خلال الفترة 2016-2019؟

لمناقشة هذه الإشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر؟

2. فيما تتجسد أهم الصعوبات الراهنة التي يواجهها صندوق الضمان الاجتماعي؟

3. ما هي آفاق التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر؟

الفرضيات:

1. مصادر تمويل الضمان الاجتماعي تقوم أساسا على الاشتراكات التي يدفعها المنخرطين

2. تتجسد أهم الصعوبات التي يواجهها الصندوق في عدم تحصيل كامل الاشتراكات للمنخرطين

3. سوف تواجه هيئات الضمان الاجتماعي مستقبلا المزيد من الاختلالات في توازناتها المالية في ضل اختلالها المالي من خلال محدودية ايرادتها مقابل تزايد نفقاتها.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للموضوع يعود للأسباب التالية:

1- الأسباب الموضوعية :

- الدور المهم الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في الجزائر.
- البحث عن المصادر التمويلية للضمان الاجتماعي.

2- الأسباب الذاتية:

- إن التأمينات الاجتماعية لها علاقة بتخصصنا وهو بنوك والتأمينات.
- إمكانية البحث في هذا الموضوع كونه معايش لحياتنا اليومية.

أهداف الدراسة:

- دراسة موضوع الضمان الاجتماعي باعتباره هيئة هامة في المجتمع
- دراسة وضعية صندوق الضمان الاجتماعي من خلال معرفة مصادر تمويله وتوازنه المالي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على المصادر التمويلية التي تعد محدودة، والتي يعتمد عليها نظام الضمان الاجتماعي من أجل ضمان الوفاء بكافة التزاماته نحو المؤمنين وبالأخص الفئة العامة، التي تشهد تطور كبير في الآونة الأخيرة نتيجة تطور القطاعات الاقتصادية .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزماني والمكاني، حيث أن الإطار المكاني هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ورقلة، أما الحدود الزمنية فكانت من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019

منهج البحث:

لقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل بيانات حالة التوازن المالي للصندوق الوطني لغير الأجراء.

صعوبات البحث:

- كانت دراستنا مقررة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لكن المؤسسة رفضت استقبالنا لهذا توجه لوكالة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- صعوبة الحصول على المعلومات بحكم السرية والخصوصية لدى المؤسسة.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين يخص الفصل الأول الجانب النظري تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لمصادر تمويل والتوازن المالي في صندوق ضمان الاجتماعي الذي قسم بدوره إلى مبحثين في المبحث الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية لمصادر تمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي حيث تكلمنا على مفهوم التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي والفرق بينهما وكذا مصادر صندوق الضمان الاجتماعي والمتمثلة في الاشتراكات التي يدفعها المنخرطين وفي الأخير تكلمنا على أثره مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي ، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة للموضوع، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة للفترة 2016-2019.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمصادر تمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي

تمهيد

إن التطور التكنولوجي أدى إلى تطور الأخطار التي قد يتعرض ليا الأشخاص نتيجة قيامهم بعمل وهذا ما أدى إلى البحث عن الأساليب المتطورة لحماية الفرد من الخسائر التي سيتعرض ليا إذ ما وقع الخطر ومن بين أساليب الحماية التي تضمن لمعامل كافة الحقوق في الحصول على الرعاية الصحية، نجد الضمان الاجتماعي الذي يرتكز على مبدأ التضامن الاجتماعي حيث ينظم مجموعة من القوانين والتشريعات تعمل كليا في اتجاه واحد هو ترخيص هذا المبدأ وحماية الفرد وأسرته من الأخطار الاجتماعية محتملة الوقوع والتي ليا علاقة بالطبيعة الفيزيولوجية للإنسان (الوفاة، المرض، العجز،...وغيرها) ومقابل ذلك , يعد الفرد نفسه مجبرا على دفع اشتراك معين يحدده هذا النظام وفق قواعد مضبوطة تتوافق مع إمكانياته وبذلك يتسنى للمؤمن الاستفادة من مختلف الحقوق والمزايا, وبغية وصول هذا النظام والتطورات التي يشهدها والمصادر التمويلية التي تتيح له لتلبية التزاماته قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمصادر التمويل والتوازن في صندوق الضمان الاجتماعي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول :الأدبيات النظرية لمصادر التمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي

لقد عرفت المجتمعات المختلفة نظام الضمان الاجتماعي منذ زمن بعيد، إلا أنها لم تأخذ الشكل الحالي حيث كانت تعتمد بشكل أساسي على المبادئ الرتيبة فعندما كان يتعرض الفرد إلى أي نوع من المخاطر الاجتماعية كانت المجموعة التي ينتسب إليها سواء العائلة أو القرية أو القبيلة تقوم بالتكفل به وسوف نحاول معالجة الفكرة من خلال الزوايا التالية:

المطلب الأول: مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الفرع الأول: مفهوم التأمين الاجتماعي والضمان والفرق بينهما

1.التأمين الاجتماعي :

تعتبر التأمينات الاجتماعية من أهم النظم التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان طوال حياته وأفراد أسرته بعد وفاته.

ويعرف التأمين الاجتماعي بأنه " هو ذلك التأمين الذي تقوم به الدولة لصالح الموظفين والعمال، فتؤمنهم من إصابة المرض، والعجز والشيخوخة، ويساهم في حصيلته الموظفون والعمال وأصحاب الأعمال ولا تقصد الدولة من ذلك تحقيق الأرباح.[1]

وتعرف كذلك التأمينات الاجتماعية " على أنها كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضه لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة أو وصولهم سن الشيخوخة "، كما تعرف على أنها شكل من أشكال التأمين الحكومي ينظمه قانون الضمان الاجتماعي للدولة، وهو إلزامي لأصحاب الأعمال والعمال وفق نسب وقواعد محددة.

ويخضع التأمين الاجتماعي في تنظيمه لقانون خاص به تضعه الدولة وتنظم أحكامه ويحدد الأطراف المشتركة فيه وهي العامل وصاحب العمل والدولة، ويضع حقوق والالتزامات كل طرف من أطرافه، ويكون العامل ملزم بالاشتراك فيه بدفع اشتراكات دورية دون مقابل يحصل عليه، كما تلتزم الدولة فيه بدفع اشتراكات دورية أو تعهد بسداد العجز عند حصوله، أو بالأمرين معا دون مقابل تحصل عليه.[2]

---

[1] شبير محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن 1998، ص.92

[2] زيرمي نعيمة، **الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، – تجارب دول– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012 ص 02.

كما أن التأمين الاجتماعي يقوم على أساس التضامن الاجتماعي المزدوج هذه الازدواجية تتمثل في تحصيل الاشتراكات المقدمة من طرف المؤمنين والتي يعاد صرفها في مختلف أنواع الأداءات والتعويضات المباشرة وغير المباشرة

يعرف بلانشارد (BLANCHARD) التأمين الاجتماعي على أنه النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية[1] :

- عنصر الإلزام (إجبارية الاشتراك في التأمين)
- تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين.
- قيام الكومة بدور المؤمن (هيئات التأمين)

وعرف جوزيف كوهين التأمين الاجتماعي بأنه: "اتفاقية يمكن تنفيذها شرعا بدفع مبلغ من النقوذ، أو بضائع وخدمات عينية، كتعويض ضد الخسارة التي حدثت بسبب مخاطر معينة أدت إلى تقليل القدرة على الكسب أو زيادة المصروفات".

وعرفه محمد مبارك حجير بأنه: " وسيلة تتخذها الحكومة لتحقيق الضمان الاجتماعي، وبمقتضاها يدفع الأفراد اشتراكات محددة المقدار والعدد، ويحصلون على إعانات نقدية كخدمات عينية عند وقوع مخاطر معينة وبشروط يحددها القانون ".[2]

إذا نظرنا إلى التعريفات السابقة نجد أن بعضها شمت جميع عناصر التأمين الاجتماعي بينما بعضها أغفل مصادر تمويله كتعريف كوهير وتعريف حجير باعتبار مصادر التمويل نقطة أساسية في تسيير الضمان الاجتماعي وهو مصدر موارده.

2.مفهوم الضمان الاجتماعي

تبلور هذا المفهوم مع ظهور دولة الرفاه walfare state, وترجع أصول "دولة الرفاه "إلى التقرير الذي وضعه بيفريدج عام 1942 ومع أن بيفريدج نفسه كان يكره استخدام هذا المصطلح ويفضل عنه " دولة الخدمة الاجتماعية"، انطلاقا من دولة الرفاه و الرفاهية، صدرت مجموعة من القرارات التشريعية ومنها الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، التي تستهدف تقدي الرعاية للفقراء، ومعالجة المشكلات الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا كأساليب الإنتاج، ونمو المناطق العشوائية الحضارية، هذه المشكلات التي لا يمكن معالجتها إلا بتوافر الخدمات الاجتماعية تقدمها الدولة ويستخدم مصطلح الضمان الاجتماعي للدلالة على مجموعة متنوعة من انساق دعم الدخل مثل معاش التقاعد والمرض وتعويض الإصابة والأمومة وتعويض العجز وتعويض البطالة وتعويض نقص دخل الأسرة وهناك من ذهب أن الضمان الاجتماعي ليس ببساطة مصطلح شامل جامع للأنساق الخاصة بدعم الدخل فقط وإنما هو مجاله أوسع مجالا لحماية المجتمع بأسرة من المخاطر الاجتماعية كافة.[3]

---

[1] زيدان محمد، يعقوبي محمد، **فعالية الموارد المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير–تجارب دول– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 04– 03 ديسمبر 2012 ص9.

[2] عبد اللطيف محمود أل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت–لبنان 1994 ص 56.

[3] بن دهمة هوارية، **الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي**، شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015 ص28-29.**

إن عبارة الضمان الاجتماعي تعريف للعبارة الانجليزية Social Security والعبارة Sécurité sociale باللغة الفرنسية، والحقيقة أن هذه العبارة لا تؤدي المعنى المقصود منها لأنها تعني " ضمان المجتمع " وإذا تمعنا في عبارة " ضمان " تحملنا لأول وهلة إلى التفكير لوجود خطر يجب مواجهته بوسائل تحمي الشخص المهدد بذلك الخطر، وواقع الحياة يدلنا على أن كل شخص مهما كانت وضعيته المادية معرض لمخاطر عديدة، كالمرض والحوادث والشيخوخة والعجز والوفاة وكذلك للبقاء بدون وسيلة للعيش.[1]

وبالمعنى الواسع الضمان الاجتماعي له مدلول آخر هو " يشمل نظام التأمين الاجتماعي الذي يمول بتحصيل اشتراكات أو أقساط مقدما، ونظام المساعدات الاجتماعية العامة التي تعتمد في تمويلها على الموارد العامة للدولة كما يشمل غير ذلك من أنظمة المنافع والخدمات والمساعدات التي تقدمها للمحتاجين والمستحقين جمعيات المساعدة المتبادلة والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والخيرية وغيرها...[2]

ويمكن القول أيضا أن الضمان الاجتماعي هو التأمين الذي تمارسه الدولة ، أو إحدى هيئاتها العامة لصالح فئة معينة من فئات المجتمع، وهي فئات العمال بقصد تأمينهم ضد أخطار محددة في أنفسهم فقط دون ممتلكاتهم مثل أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض والإصابة والبطالة.

ويخضع التأمين الاجتماعي في تنظيمه إلى قانون خاص به، تضعه الدولة وينظم أحكامه ويحدد الأطراف المشتركة فيه، وهي العامل وصاحب العمل والدولة، ويوضح حقوق التزامات كل طرف من أطرافه، ويكون العامل ملزم بالاشتراك فيه، وهو الوحيد الذي يستفيد منه وصاحب العمل ملزم أيضا بالاشتراك فيه بدفع اشتراكات دورية دون مقابل يحصل عليه، كما تلتزم الدولة بالاشتراك فيه بدفع اشتراكات دورية أو تعهد بسداد العجز عند حصوله، أو بالأمرين معا دون مقابل تحصل عليه.[3]

3.الفرق بين التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي هو تعبير شامل يعني كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق الضمان الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من أصناف الخدمات والرعاية، التي تحقق رفاهية المواطنين وأمنهم، وغير ذلك من الجهود التي تبدلها الدولة في ميدان الضمان الاجتماعي، والتدخلات الإنسانية لضمان حماية الأفراد من مختلف المخاطر التي قد تلحق ضرر بهم في حياتهم.

أما التأمينات الاجتماعية فتعتبر وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي لتحقيق الحماية والأمن الاجتماعيين وأساسها تجميع الاشتراكات، التي يدفعها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات على من يقع عليه خطر مؤمن منه[4]

[1] عبيدات عوني محمود، **شرح قانون الضمان الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 ص7.

[2] عثمان حسين عبد الله، **الزكاة: الضمان الاجتماعي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، 1989 ص163.

[3] أبو بكر عيد أحمد، السيفو وليد اسماعيل، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية، عمان (الأردن) طبعة 2009، ص287.

[4] بن دهمة هوارية، مرجع سابق ذكره، ص38.

فتقوم الهيئة بدفع تعويض للمؤمن بما أنه يدفع اشتراكات، أما الأشخاص الذين ليسوا مشتركين في الضمان الاجتماعي ليس لهم الحق في التعويض ولكن في البلاد التأمين الاجتماعي إجباري ومن لم يؤمن عامل عنده قد يتعرض للملاحقة القضائية.

الفرع الثاني : مصادر تمويل الضمان الاجتماعي

إن التمويل هو أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية, ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت وخاصة الكبيرة منها, وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات, أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل و القرارات المتعلقة بالائتمان وأصبحت الدراسات في مجال التمويل ممن الموضوعات التي احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التأمين أو من ناحية مصادر التمويل وسنتطرق هنا إلى مصادر تمويل الاشتراكات وطرق تحصيلها.

أولا : التمويل عن طريق الاشتراكات

تعني فكرة الاشتراكات الاجتماعية مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية وهذا ما يفسر انه توجد علاقة بين قيمة المساهمة والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها، وتعد هذه الطريقة الأكثر فعالية إذا ما قارناها بتمويل الدولة أو الضرائب .

1.أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي

يستند نظام تحصيل الاشتراكات للضمان الاجتماعي على النصوص التشريعية والتنظيمية خاصة القانون 83-14 المتعلق بالتزامات في مجال الضمان الاجتماعي والذي يجبر المنخرط بنفسه على دفع الاشتراكات، كما وضع جزاءات مالية في حالة التأخير أو تخلف المكلفين عن القيام بها وفق الشروط والآجال التي يحددها القانون و تتمثل هذه الالتزامات في التصريح بالنشاط ، التصريح بالعمال، التصريح بالأجور، وأخيرا دفع الاشتراكات.

أ. التصريح بالنشاط :

يتعين على المكلفين التصريح بالنشاط الذي يمارسونه لدى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة في ظرف عشرة (10) أيام التالية للشروع في ممارسة النشاط، والهدف من هذا الإجراء هو التعريف بالمكلف و توفير الحماية الاجتماعية له بإضفاء المشروعية للنشاط المصرح به، وتحسب هذه المدة بالاستناد لرخصة النشاط و تاريخ التصريح لدى هيئة الضرائب.[1]

تتم عملية التصريح بملأ استمارة مسلمة من قبل مصالح هيئات الضمان الاجتماعي تتضمن في مجملها التعريف بالمصرح و كذا النشاط الذي يقوم به، و ذلك كما يلي:

[1] ريف أسيا، **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر2002، ص55.

بالنسبة للتصريح لدى هيئة التأمين لغير الأجراء : يتعين على كل شخص خاص يمارس نشاطا حرا غير مأجور القيام بالتصريح بنشاطه لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء، و يترتب عن هذا التصريح انخراط المصرح في هيئة التأمين الاجتماعي فيمنح له رقم يدل على قيامه بهذا الإجراء و يشترط في التصريح أن يتضمن الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري أو المهني أو الحرفي.
- شهادة مقدمة من طرف مصالح الضرائب تثبت بداية النشاط.
- شهادة الحالة المدنية.
- عقد المحل التجاري.
- ويضاف لهذه الوثائق نسخة من عقد الشركة بالنسبة للشركاء في الشرك

بالنسبة للتصريح لدى هيئة التأمين الاجتماعي للأجراء: إن قيام صاحب النشاط سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بتشغيل عامل واحد أو أكثر يضفي عليه صفة المستخدم مما يستوجب عليه القيام بالتصريح أمام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من أجل الحصول على ترقيم خاص به[1]، ويبدأ التزام رب العمل في هذه الحالة من اليوم الذي يتم فيه تشغيل الأجير الأول فيلزم بالتصريح بنشاطه مهما كانت طبيعته بهدف تأمينه.[2]

ويترتب على عدم قيام المكلف بالتصريح بالنشاط خلال الأجل المحدد قانونا، دفع غرامة مالية تقدر بخمسة ألاف دينار 5000 (دج) و تضاف إليها نسبة 20% عن كل شهر تأخير، تتولى هيئة الضمان الاجتماعي توقيع و تحصيل هذه الغرامة.[3]

ب. التصريح بالعمال:

يتعين على المكلف القيام بالتصريح بالعمال لديه مهما كانت جنسيتهم خلال العشرة (10) أيام الموالية لتوظيفهم، وذلك عن طريق ملأ استمارة التصريح التي يقوم بإيداعها لدى مصلحة الترقيم بالضمان الاجتماعي من أجل تسجيل العامل المعني، أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي أو التقني أو التكوين المهني يتعين عليها توجيه طلب الانتساب المتعلق بالطلبة خلال أجل عشرين (20) يوم الموالية لتاريخ تسجيلهم.

وفي حالة عدم قيام المكلفين بتوجيه طلب الانتساب في الآجال التي يحددها القانون، تتولى هيئة الضمان الاجتماعي القيام بعملية الانتساب التلقائي أو الحكمي الذي يكون بناءا على طلب من المعني بالانتساب أو ذوي حقوقه أو المنظمة النقابية أو من أي

[1] كشيدة باديس، **المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010، ص42-43.

[2] ريف أسيا، مرجع سابق ذكره، ص55.

[3] المادة 7 قانون رقم 83-14 مؤرخ في 2 يوليو 1983، يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، ج ر عدد 28، صادر بتاريخ 03 يوليو معدل ومتمم للقانون رقم 73-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، ج ر عدد 72 صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2004.

شخص أخر طبقا للمادتين 12 و 35 من القانون 83-14 سالف الذكر، و يمكن للهيئة في هذه الحالة أن تتخذ كافة الإجراءات التي تراها ضرورية للقيام بالانتساب وذلك بناءا على مراقبة يجريها العون المكلف المحلف.[1]

قد يحدث و تتعدد عملية الانتساب فيكون الشخص منخرطا في هيئتي الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء، وبالرجوع للمادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 85-35 التي تنص على أنه : "**يجب على كل شخص يمارس في آن واحد عمل مأجورا وعملا غير مأجور، أن ينتسب بعنوان العمل غير المأجور ولو كان يمارس هذا العمل بصورة ثانوية دون المساس بالانتساب بعنوان العمل المأجور، وفي هذه الحالة تستحق أداءات التأمينات الاجتماعية بعنوان عمله المأجور**"، وتضيف الفقرة الأولى من المادة 17 مكرر على أنه: "**يلزم الأشخاص الذين تمت إحالتهم على التقاعد، ويعودون أو يستمرون في ممارسة عمل غير مأجور، بالانتساب من جديد إلى الضمان الاجتماعي مع جميع الالتزامات الناجمة عن ذلك**".[2] ينجم عن عدم قيام الهيئة المستخدمة بالانتساب في الآجال المحددة، توقيع غرامات مالية عليها من قبل هيئة الضمان الاجتماعي تقدر بألف دينار (1000دج) عن كل عامل لم يتم انتسابه، و يضاف لها زيادة بنسبة 20% عن كل شهر تأخير.[3]

ت. التصريح بالأجور:

على صاحب العمل أن يوجه إلى هيئة الضمان اجتماعي المختصة تصريح اسمي بالأجور و الأجراء يبين فيه الأجور المتقاضاة بين أول وأخر يوم من ثلاث أشهر و كذا مبلغ الاشتراكات المستحقة، وذلك في ظرف ثلاثين (30) يوما الموالية لانتهاء كل سنة مدنية، وذا لم يتم ذلك تقوم هيئة الضمان الاجتماعي بتحديد مؤقت لمبلغ الاشتراكات بناءا على ما تما دفعه خلال الشهر أو الثلاثة أشهر أو السنة السابقة على أساس جزافي يحسب بالنظر إلى كل عنصر من عناصر التقدير و تضاف لها زيادة ب 5%. [4]

أما في حالة تخلف صاحب العمل عن التزامه المتعلق بالتصريح بالأجور في الآجال المشار إليها فإنه يتعرض لجزاءات متمثلة فيما يلي :

- دفع غرامة قدرها 15% من الاشتراكات المستحقة ويضاف لها زيادات تحدد بنسبة 2%عن كل شهر تأخير تحسب أيضا من مبلغ الاشتراكات.
- كما يتعرض المستخدم في حالة إغفاله ذكر عامل أجير في التصريح بالأجور أو ارتكابه عمدا خطأ في مبلغ الأجور المصرح به لغرامة تحدد ب1000دج عن كل عامل أو مغالطة توقعها عليه هيئة الضمان الاجتماعي وهو ما نصت عليه المادتين 16 و 16 مكرر من القانون رقم 83-14 المعدل و المتمم.

[1] كشيدة باديس، مرجع سابق، ص45

[2] رسوم رقم 85-35 مؤرخ في 09 فبراير 1985، متعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون عملا مهنيا، ج ر عدد 9 صادر بتاريخ 24 فبراير 1985، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 96-434 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 1996 ،ج ر عدد 74 صادر بتاريخ 1 ديسمبر 1996.

[3] المادة 13 من القانون رقم 83-14 ، سالف الذكر

[4] المادة 14 و 15 من القانون رقم 83-14 ، سالف الذكر.

ث. دفع الاشتراكات

تعتبر الاشتراكات مصدر هام لتمويل قطاع الضمان الاجتماعي ورغم انقسام الفقه في تكييف طبيعة هذه الاشتراكات، إذ نجد جانب منه يعتبرها كجزء مكمل للأجر، أما الجانب الأخر فيذهب إلى اعتبارها نوع من الضريبة أو الرسم، إلا أن اشتراكات الضمان الاجتماعي هي في الحقيقة التزام قانوني يقع على صاحب العمل حماية للعامل من المخاطر التي قد تعتريه أثناء مشواره المهني أو بعد انتهاءه لذا يتعين عليه دفعها ضمن الشروط والآجال القانونية وإلا تعرض للجزاءات المحددة قانونا.[1]

وعليه يتعين على صاحب العمل القيام باقتطاع القسط المستحق عن العامل عند دفع كل أجر مهما كان شكله وطبيعته، دون أن يكون للعامل حق الاعتراض على ذلك، وتدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي دفعة واحدة لهيئة الضمان الاجتماعي المختصة إقليميا وذلك حسب الحالة:

- إذا كان صاحب العمل يشغل أقل من عشرة (10) عمال يلتزم بدفعها في ظرف ثلاثين (30) يوما الموالية لكل ثلاثة (03) أشهر.
- أما إذا كان صاحب العمل يشغل أكثر من تسعة (09) عمال يلتزم بدفعها في ظرف ثلاثين (30) يوما الموالية لمرور كل شهر.

في حالة عدم دفع هذه الاشتراكات يتعرض المستخدم لدفع زيادة تقدر ب 5% تطبق على مبلغ الاشتراكات المستحقة، أما إذا تأخر عن تسديها ترفع الاشتراكات الرئيسية بنسبة 1% عن كل شهر تأخير، علما أن مهلة الشهر الجديد تسري إبتداءا من تاريخ استحقاق الاشتراكات، وتتولى هيئة الضمان الاجتماعي تحصيل هذه الزيادات .[2]

2. نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي:

يعتبر التمويل عن طريق الاشتراكات الركيزة الأساسية لإيرادات صناديق الضمان الاجتماعي ، حيث اعتمدت نسبة اشتراك تقدر ب 34.5 % من الأجور ، وهذي نسبة مشتركة بين العمال و المستخدمين على النحو التالي :

الجدول رقم (01): نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي

الفروع	أصحاب العمل	العمال	حصة الخدمات الاجتماعية	المجموع
تأمينات الاجتماعية	%12.50	%1.50	-	%14
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	-	-	%1.25

[1] حسين عبد اللطيف حمدان، **أحكام الضمان الاجتماعي**، الدار الجامعية، بيروت، د س ن، ص 404 و 405.

[2] المواد من 18 إلى 24 من القانون رقم 83-14 ، سالف الذكر.

التقاعد	%10	%6.75	%0.50	%17.25
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	-	%0.50
البطالة	%1	%0.50	-	%1.50
المجموع	%25	%9	%0.50	%34.5

المصدر : www.mtess.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد نسبة اشتراك تقدر ب 34.5 % توزع على العامل بنسبة 9% و على رب العمل بنسبة 25% و 0.50 % حصة الخدمات الاجتماعية ، حيث نسبة 14% توجه للتأمينات الاجتماعية و 1.25% توجه لحوادث العمل و الأمراض المهنية ، و 17.25%% للتقاعد، 1.50% توجه للتأمين على البطالة و 0.5% للتقاعد المسبق

وتبلغ نسبة الاشتراك الإجمالي لغير الأجراء 15% والتي تقع على عاتق الخاضع وتحتسب على أساس الدخل السنوي الخاضع للضريبة وإذا تعذر الأمر، على أساس رقم الأعمال وفي بعض الحالات على أساس الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

وتوزع هذه النسبة بحصص متساوية (7.5%) بين فروع التأمينات الاجتماعية والتقاعد. أما بخصوص الفئات الخاصة غير الناشطة فإن نسبة الاشتراك التي تتحملها ميزانية الدولة تتراوح بين 0.5% و7% من الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

ثانيا: طرق تحصيل الاشتراكات

يشكل تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي الشغل الشاغل لهيئات الضمان الاجتماعي لأنها المورد الوحيد لضمان الأداءات التي يقدمها يوميا للمؤمنين من متقاعدين وعاطلين عن العمل بصفة اضطرارية أو بسبب المرض أو حوادث العمل أو الأمراض المهنية ويتم تحصيها بطريقتين:[1]

1 . الطريقة الودية

إن هيئات الضمان الاجتماعي سعيا منها للتفادي الطرق الخاصة للتحصيل الجبري حفاظا على العلاقة بينهما وبين المستخدم تلجأ عادة للطريقة الودية للتسوية وضعية المكلف وديا بطرق بسيطة متمثلة في :

[1] والي عبد اللطيف، لحلط فواز **طرق تحصيل الاشتراكات في منازعات الضمان الاجتماعي**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02 ص 74.

✓ **الأعذار**

باعتبار المستخدم هو المدين الوحيد لهيئة الضمان الاجتماعي فيما يخص اشتراكات العمالية فعليه إن يدفع مبالغ اشتراك المستخدمين والعمل كل ثلاثي، كما يجب على المستخدم إرسال التصريح لوكالة الضمان الاجتماعي لكل أجير في عشرة أيام التي تتبع التوظيف[1]

يتعين على هيئات الضمان الاجتماعي قبل اللجوء إلى تطبيق الإجراءات الخاصة لتحصيل ديونها أن تخطر المدين بتسوية وضعيته في ظرف 30 يوما لاستلامه الإخطار، إما بواسطة رسالة موصى عليها مع الاستلام ، وإما بواسطة المحضر القضائي أو عون مراقبة معتمد لدى الضمان الاجتماعي بمحضر استلام على أن يتضمن هذا الأعذار على المبالغ المستحقة حسب طبيعتها وحسب فئة الاستحقاق بالإضافة إلى اللقب والاسم التجاري للمدين والأحكام التشريعية والتنظيمية والمتعلقة بالتحصيل الجبري وكذا العقوبات المترتبة عليها في هذه الحالة يقوم المكلف بتسوية وضعيته وتسديد الديون المترتبة عليه لصالح هيئة الضمان الاجتماعي وهو الهدف المقصود، وإما يقوم بالاعتراض على المبالغ أمام اللجنة المحلية المؤهلة للطعن المسبق في أجل 15 يوما إبتداءا من تاريخ استلام القرار المعترض عليه وذلك بهدف مراجعة مبلغ الدين أو تخفيض الغرامات أو الزيادات الواردة فالأعذار، ذلك لاسيما إذا حال دون تسديد قهوة قاهرة منعت المدين من أداء ديونه

✓ **أخر إنذار قبل المتابعة القضائية:**

هو إجراء إداري تتخذه هيئة الضمان الاجتماعي كوسيلة أخيرة وغير ملزمة بها قبل كل متابعة قضائية ويتضمن هذا الإنذار جميع السنوات التي تستحق من زيادات وعقوبات التأخير والاشتراكات للمستخدم اجل 10 أيام من استلامه لتسوية وضعيته وإلا أرغمته مصالح المنازعات من تحصيل ديونها عن طريق المتابعة القضائية.[2]

2 . الطريقة الجبرية :

أفرز نظام الضمان الاجتماعي مجموعة من القوانين المتميزة التي يتم بمقتضاها تسوية النزاعات التي تنشأ بين المؤمن له أو العامل المستفيد من التأمينات الاجتماعية الحقوق المؤمن لهم من جهة ولهيئات الإدارية من جهة أخرى حيث تطبق الهيئات الضمان الاجتماعي مجموعة من الإجراءات الخاصة ضد المكلفين لتحصيل المبالغ المستحقة بعنوان الاشتراكات الأساسية والزيادات والغرامات على التأخير[3] عن طريق الإجراءات التالية:

- **التحصيل عن طريق الجدول:** نص عليه المشرع في قانون 08-08 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي حيث يتم تحصيل المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي جدول يعد من قبل

[1] بن سعدة كريمة، **تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011 ص15.

[2] كشيدة باديس، مرجع سابق، ص61.

[3] واضح رشيد (2017)، **تسوية نزاعات تحصيل الاشتراكات كآلية لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي**، مجلة قانون العمل والتشغيل (03)، ص41.

مصلحة الضرائب و يتم بموجب كشف المستحقات تدرج فيه فترات الدين المطالب بها و يوقع عليه من طرف مدير هيئة الضمان الاجتماعي .[1]

- **التحصيل عن طريق الملاحقة:**

يتم تحصيل المستحقات عن طريق الملاحق تماما بنفس الشكليات والشروط التي يعد بها التحصيل عن طريق الجدول بحيث يتم إعداد كشف المستحقات من قبل المصالح المختصة لهيئات الضمان الاجتماعي لتحصيل ديونها المستحقة من المبالغ الرئيسية وزيادات و غرامات التأخير و يشترط أن يكون المدين قد اخطر بأعذار من طرف هيئة الضمان الاجتماعي. [2]

- **التحصيل عن طريق المعارضة على الحسابات الجارية البريدية والبنكية:**

المبدأ العام لا يمكن القيام بالمعارضة إلا بإذن من القضاء غير أن المشرع أعطى امتياز لهيئة الضمان الاجتماعي لتقديم المعارضة على أموال المدين في حدود المبالغ المستحقة لدى المؤسسات المالية والبنكية وكذا بريد الجزائر ممثلا بالمركز الوطني للصكوك البريدية عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل الاستلام.[3]

تلتزم المؤسسات المذكورة أعلاه التي تسلمت المعارضة بحفظ المبالغ المستحقة تحت مسؤوليتها المدنية والجزائية ابتدءا من تاريخ استلام تبليغ المعارضة، ويجب بالمقابل على هيئة الضمان الاجتماعي تقديم السند التنفيذي بإستفاء المبالغ محل المعارضة في أجل 15 يوما. وفي حالة عدم توفر السند التنفيذي، يجب على هيئة الضمان الاجتماعي مباشرة إجراء تثبيت المعارضة أمام الجهة القضائية المختصة في أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ المعارضة

تجدر الإشارة أنه يمكن لمدير هيئة الضمان الاجتماعي بصفة كدائنة تقديم معارضة على الأموال المنقولة والنقدية التي يمتلكها المدين للهيئة، أو لدى الغير الحائز لها من غير المؤسسات البنكية أو المالية الأخرى وبريد الجزائر، لتحصيل المبالغ المستحقة طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[4]

- **التحصيل عن طريق الاقتطاع من القروض:**

لقد خول القانون لهيئات الضمان الاجتماعي دون غيرها من الهيئات حق استفاء ديونها من المكلفين المدينين بطريقة غير مباشرة ، عن طريق إلزام البنوك والمؤسسات المالية أن تشترط على المكلفين الذين يطلبون قروضا تقديم شهادة استفاء اشتراكاتهم مسلمة من هيئات الضمان الاجتماعي المختصة ، لتقوم الهيئة المقرضة عند الانقضاء لاقتطاع مبالغ و دفعها لهيئة الضمان الاجتماعي

[1] بن سالم مليكة (2018)، **الإجراءات الإدارية للتحصيل الجبري لاشتراكات الضمان الاجتماعي**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد (03)، ص331.

[2] والي لحلط، مرجع سابق، ص 79.

[3] دراجي عبد القادر (2014)، **آليات فض منازعات الضمان الاجتماعي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد، ص85.

[4] طربيت سعيد (2019)، **طرق تسوية المنازعات و إجراءات تحصيل الاشتراكات في مجال الضمان الاجتماعي**، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 33، ص265.

الدائنة ، على أن يتحمل المدين مصاريف التي تنفقها هيئات ضمان الاجتماعي في رفع الدعاوي أمام الجهات القضائية المختصة ، واتخاذ كافة التدابير الاحتياطية و طرق التنفيذ الواردة في القانون العام .

المطلب الثاني: واقع واستدامة التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي

للحفاظ على الوضع المالي المستقر لأي مؤسسة أيا كان نوعها يجب أن يكون هناك توازن بين وارداتها ونفقاتها، هذا ما ينطبق أيضا على هيئات الضمان الاجتماعي حيث أن هذه الصناديق تفتقر إلى التنوع في وارداتها ومحدوديتها التي تتمثل بشكل أساسي في الاشتراكات وناذرا ما تستعين بخزينة الدولة إلا في حالات العجز ومن هنا يجب علينا معرفة واقع التوازنات المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الأصول والخصوم، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة على أساس إن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، بين الموارد المالية واستخداماتها يعبر عنه بالتوازن المالي.

الفرع الثاني: الحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي

ركزت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر ضمن إطار إصلاحات المنتهجة من قبلها على الحفاظ على التوازنات المالية بها، هذا الهدف يعد جوهر أساسي على غرار تلك الإصلاحات الهادفة إلى تحسين نوعية الأداءات بهذه المنظومة وعصرنة تسييرها، حيث انتهجت مجموعة من الأساليب بغية الحفاظ على التوازن المالي بها. الذي يأتي في مقدمتها إصلاح أدوات التحصيل عبر العديد من النصوص القانونية المؤدية لإلزامية تحصيل الاشتراكات ومعاقبة المتهربين من دفعها.

ومن جهة أخرى عمدت المنظومة إلى ترشيد نفقاتها التأمينية على المرض وهذا من خلال تبني سياسة جديدة في مجال صرف وتعويض الأدوية، هذه السياسة تقضي بتشجيع الإنتاج المحلي للأدوية والمواد الصيدلانية من خلال ترقية وتشجيع إنتاج ما يسمى بالأدوية المتجانسة. هذه الأخيرة التي تتسم بنفس الخصائص العلاجية والتركيبية الصيدلانية.

مع الأدوية الأصلية والمقيمة على أساس السعر المرجعي هذا السعر الذي يعتبر عادة أقل من السعر الاصلي، نظرا لاستبعاد المصاريف المتعلقة بالبحث والتطوير، عند احتسابه مما يؤدي إلى انخفاض قيمته مقارنة بالسعر الأصلي والتي تعادل عادة 0.4 من السعر الأصلي.

وقد شاهدت السنوات الأخيرة تزايد إنتاج مثل هذه الأدوية المقيمة على أساس السعر المرجعي لأدوية المتجانسة ب 897 تركيبة صيدلانية مقابل 2300 أدوية بأسماء تجارية مختلفة سنة 2000، ليصل هذا العدد من التركيبات الصيدلانية سنة 2008 إلى

1198 تركيبة مقابل 3138 أدوية بأسماء تجارية مختلفة إن تطبيق السعر المرجعي أفضى الى اقتصاد ما يزيد عن 200 مليون دولار من ميزانية المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي المنفقة على الأدوية.

يمكن القول إن مختلف الصيغ السابقة المشار إليها يمكن اعتبارها كآليات تكفل وتضمن تحقيق التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي، بما يضمن ديمومتها واستمرارها.

الفرع الثالث: آليات استدامة التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي

إن الاعتماد على مساهمات المؤمنين بشكل أساسي وعدم البحث على موارد أخرى من أجل ضمان ديمومة الموارد وبالتالي التوازن المالي، يعد أهم تحد لمنظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر ويكون ذلك من خلال ما يلي:

1.**تنويع مصادر التمويل** :

في إطار عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي أدرج المشرع أحكاما تنص على مصادر إضافية للتمويل من غير الاشتراكات وذاك تكريسا لمبدأ التمويل التكميلي للضمان الاجتماعي، الذي شرف في تطبيقه بموجب قانون المالية لسنة 2010، وهذه الأحكام التي تسمح برفع قدرة تمويل العلاج الصحي للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، وبالتالي رفع قدراتها في تحسين نوعية الأداء لفائدة المواطنين.

2. **ترشيد النفقات** :

لاسيما نفقات التأمين على المرض، فالمشرع يدرج أحكاما تتعلق بتحسين المراقبة الإدارية والطبية في إطار تدعيم مكافحة التجاوزات، والغش المتعدد الأشكال في مجال التأمينات الاجتماعية، ويتعلق الأمر خاصة بتعويض العطل المرضية حيث ألزم المشرع هيئات الضمان الاجتماعي بتبليغ المستخدمين بقراراتها المتعلقة بتعويض العطل المرضية لتمكن المستخدم من اتخاذ الإجراءات القانونية، وهذا الإجراء يرمي إلى محاربة العطل المرضية الممنوحة على أساس المجاملة لأسباب غير تلك المتعلقة بالمرض.

وفي الإطار ذاته سيسمح تطوير صيغة الطبيب المعالج بتأسيس شراكة بين الأطباء والضمان الاجتماعي، من أجل تطوير الجوانب المتعلقة بالوقاية ونوعية الخدمات وترشيد نفقات الصحة.

3. **تطوير أساليب تحصيل الاشتراكات** :

وهذا من خلال الأداة القانونية أو الأداة الفنية كإنشاء مؤسسات خاصة، على غرار الصندوق الوطني لتمويل الضمان الاجتماعي الممول ببعض الرسوم والاقتطاعات منها تلك المطبقة على التبغ والأرباح الصافية الناتجة عن استيراد الأدوية، كما يجب تحسين منظومة

التحصيل، من خلال تعزيز نظام المراقبة وتطوير نظام معلومات فعال، مع تعزيز عملية التفتيش والمراقبة ضمن الفرق المشتركة مع مصالح المفتشية العامة للعمل، إضافة إلى تفعيل دور المراقبين في الميدان.[1]

4. الجوانب المحاسبية والرقابية على أموال الضمان الاجتماعي :

يعد وضع آليات رقابة مناسبة والالتزام بالجوانب المحاسبية من اجل الوقوف بدقة على الوضع المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي مهما جدا، وهذا لضمان عدم صرف تعويضات وهمية لمشتركين وهميين.

5.استثمار أموال التأمينات الاجتماعية :

وهذا من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة لأموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية

المطلب الثالث: أثر مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي

تحاول جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي الحفاظ على سلامتها المالية، وهذا من خلال التوفيق بين مواردها المالية المتأتية من المصادر السابقة الذكر، ونفقاتها التي تؤذيها للقيام بمهامها الأساسية. وفي كثير من الدول تعتبر عملية الموازنة بين نفقات وموارد مؤسسات الضمان الاجتماعي مشكلة حقيقية، نتيجة للارتفاع المستمر لتعويضات ومستحقات المؤمنين اجتماعيا، مقال محدودية مصادر التمويل، وخاصة في أوقات الاضطرابات الاقتصادية.

تعتبر اقتطاعات الضمان الاجتماعي من أهم الموارد المالية التي تستفيد منها مؤسسات التأمين الاجتماعي، في تسديد تعوضات المؤمنين، إضافة إلى أنها تزيح حملا ثقيلا على الحكومة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لقطاع الضمان الاجتماعي. ويعطي نظام التأمينات المخاطر الغير متوقعة في محيطهم المهني والمعيشي بصفة عامة. الاجتماعية العديد من المزايا للمؤمنين، ولذلك يسعى معظم الأفراد إلى التسجيل في إحدى شركات التأمين للاستفادة من تعويضات لمخاطر الغير متوقعة في محيطهم المهني والمعيشي بصفة عامة.

وبالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري، فهو يضم أكبر الشركات التأمينية في السوق الوطنية، نتيجة لأنه يجذب جل العمال الأجراء في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى حجم كبير من العمال الغير أجراء، ولذلك تشكل عملية تمويله مشكلة كبيرة بالنسبة للقائمين على تسييره.

إن الهدف الأساسي من نشاط مؤسسات التأمين هو تحقيق الأرباح واستمراريتها، وهي بذلك تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية مقابل صرف أقل قدر ممكن من النفقات. وتعتمد كل مؤسسة سياسة معينة، وتسطر خططا حاضرة ومستقبلية من أجل الوصول إلى استراتيجيه التوظيف المثلى لمواردها المالية، غير أنها تصطدم في بعض الأحيان بحالة زيادة نفقاتها

[1] ابراهيم مزيود ،**واقع واليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي**، مجلة الحقوق الحقوق والعلوم الانسانية، -دراسات اقتصادية- ص265

أكثر من مواردها وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، ولذلك لابد من وضع السبل الكافية والاحترازات الكافية لتجنب هذا الوضع.

وعلى غرار باقي مؤسسات التأمين، تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال أنشطتها وخدماتها إلى تحقيق زيادة في إيراداتها المالية على حساب نفقاتها، واستدامة هذا الوضع، مما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها. [1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

دراسة درار عياش في الجزائر تحدث عن" أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد، دارسة حالة .الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء شبكة بومرداس، دراسة لنيل شهادة الماجستير سنة 2005/2004 ".

لهذه الدراسة أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، حيث تجدر الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعي يعد أمرا أساسيا في حياة الفرد وبالتالي يدفعه للعطاء أكثر وهو ما يرفع مردودية المؤسسة، وبتضافر هذه المعطيات داخل كل المنظمات تتحقق كل أواصل التنمية الاقتصادية، وتهدف هذه الدارسة إلى تسليط الأضواء على قطاع بالغ الأهمية لازال الكثير من الغبار يشوبه وذلك لمحاولة إظهار مكانة النظام وأهميته في الاقتصاد الجزائري، معرفة أداء وتطلعات الأفراد اتجاه الصندوق ،اقتراح ما يمكن اقتراحه من الحلول الناجعة والفعالة لتنشيط أدوار هذا القطاع بما يتناسب وتطلعات المجتمع[2].

من بين ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في مختلف مستويات الاشتراك بما يتناسب وجعلها تتناسب مع مستويات الحياة للمعنيين
- ضرورة توظيف أموال الصندوق في البنك لضمان أحسن فوائد وزيادة في إيرادات الصندوق
- تحقيق الأمن الاجتماعي يعد هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية والذي يؤثر على الفرد والمجتمع وما يوفره من جو أمن وثقة وبالتالي التوسع بكل حرية وشفافية

دراسة بن دهمة هوارية 2015 " الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي

عمدت هذه الدراسة إلى دراسة إشكالية مدى قدرة الموارد التمويلية إلى تحقيق التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر وذلك بهدف تسليط الضوء على الموضوع خاصة بعدما أصبح الضمان الاجتماعي أداة للتحول الاجتماعي وذو أهمية كبيرة في حياة الأفراد، بهدف ضرورة البحث لإيجاد حلول للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي والحساس، حيث درست هذه المذكرة ضرورة وضع الأليات الكفيلة بتوفير الموارد التمويلية الكافية لنظام الضمان الاجتماعي، من خلال تدخل ميزانية الدولة في هذا القطاع الذي

[1] زيدان محمد، يعقوبي محمد، مرجع سابق، ص17.16

[2] درار عياش، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد، أطروحة لنيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بومرداس، 2005

يعتبر محدود جدا، وبالتالي جعل توازنها المالي مرتبط أساسا بعد المشتركين، مما تسبب في مشاكل واختلالات مالية كبيرة دفعت الجزائر الى التفكير في عصرنة المنظومة

من بين ما خلصت إليه الدراسة ما يلي :

- يعبر التأمين الاجتماعي عن نظام تضامني بين الحكومة و أفراد االمجتمع ذو طابع إلزامي يهدف إلى التخفيف من وطأة الأضرار و المخاطر التي تصيب الفرد العامل أو غير العامل و هذا عن طريق دفع و تعويض جزء من الخسائر التي يمكن أن يتحملها لمواجهة آثارها السلبية
- تعتمد مؤسسات التأمينات الاجتماعية الجزائرية في الحصول على التمويل على مورد أساسي واحد هو اقتطاعات المؤمنين لديها، في حين أن تدخل ميزانية الدولة في تمويل هذا القطاع محدود جدا، كما أن المنافذ التمويلية الأخرى كالاستثمارات مثلا قليلة جدا، وهذا جعل توازنها المالي يرتبط أساسا بعدد المؤمنين لديها
- ضرورة التوجه نحو آليات تمويلية أخرى وعدم الاعتماد على اشتراكات المؤمنين فقط[1]

دراسة مزيود . تهتان 2014 " واقع واستدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية التعرف على واقع التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر واليات استدامة مصادر تمويله، وذلك بهدف البحث عن الآليات المنتهجة من قبل قطاع الضمان الاجتماعي للحفاظ على توازنه المالي ومحاولة تحديد الأسباب الرئيسية التي تعرقل هذا التوازن، وفي هذا السياق تم التركيز على أهم الصناديق المكونة لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وهي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير أجراء والصندوق الوطني للتقاعد

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن صناديق الضمان الاجتماعي تعاني بشكل كبير من محدودية مصادر التمويل، إذ تستمد موارد تمويلها من اشتراكات المنخرطين منا أن بعضها تجد صعوبة في تحصيل كل إيراداتها بفعل عدة عوامل على رأسها السوق الموازي الذي يؤثر على جذب مشتركين جدد لمنظومة الضمان الاجتماعي الأمر الذي يؤثر على حصيلة الإيرادات وبالتالي مواجهة نفقاتها، وعليه ضرورة خلق آليات يتم من خلالها تحصيل أكبر للاشتراكات.

دراسة عنصر لينة 2021: تحديات تمويل نظم الضمان الاجتماعي

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام الضمان الاجتماعي والتحديات التي يواجهها خاصة في جانب التمويل، من خلال دراسة مصادر الأموال المختلفة التي تعتمد عليها مختلف نظم الضمان الاجتماعي في العالم، والأساليب التي تعتمدها لإدارة الأموال من جهة وتقديم الخدمات من جهة أخرى، ثم تناولت حالة الجزائر من خلال د ا رسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، وقد بحثت مختلف الموارد التمويلية التي يعتمد عليها الصندوق لتقديم خدماته، ومدى تغطية هذه الأخيرة لحاجات المنتسبين إلى الصندوق ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر يعتمد على اشتراكات المؤمنين كمصدر أساسي للتمويل إضافة إلى إعانات الدولة وهي مصادر غير كافية خاصة أن استغلال هذه الأموال لتوليد مداخيل إضافية يبقى

[1] بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

محدودا مقارنة بما تنتهجه نظم الضمان الاجتماعي في الدول الأخرى، وهو ما وضع الصندوق في ضغوط دائمة بسبب نقص التمويل الكافي للاستمرار في تقديم الخدمات بالشكل المطلوب.

دراسة بربار نور الدين: محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة ضبط وقياس العوامل والمتغيرات المتحكمة في التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر، وتحليل مواضع الخلل التي أدت إلى العجز المالي في أغلبية صناديق الضمان الاجتماعي ، وترتكز محاولات القياس على ثلاثة مقاربات منهجية تتعلق الأولى بالعوامل المتحكمة في مصادر التمويل كسوق العمل والاقتصاد غير الرسمي والنظام الضريبي ....الخ ، أما المقاربة الثانية تتعلق بمختلف الأداءات التي يغطيها كنفقات قطاع الصحة وتحويل المرضى للعلاج بالخارج ..الخ أما المقاربة الأخيرة ترتبط بمدى مساهمة الضمان الاجتماعي في المجهود الوطني للتنمية من خلال حفاظه على الرأس مال البشري من جهة واستخدام أمواله الفائضة في الدورة الاقتصادية، وباستخدام المدخل الكمي في الدراسة تم طرح عدد من المتغيرات المصممة وفق المقاربات المطروحة للاختبار على عينة مشكلة من 32 وكالة تابعة للقطاع تم من خلالها استجواب إطارات القطاع من وجهة نظرهم وبعد تحليل نتائج الدراسة تم التوصل إلى وجود عدد معتبر من المتغيرات المتحكمة في التوازن المالي ترتبط أساسا بمصادر تمويله كالنظام الضريبي وحجم الاشتراكات ودرجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي ،بالإضافة إلى ذلك وجود متغيرات مرتبطة بطبيعة الأداءات المقدمة على سبيل المثال الإنفاق المتعلق بقطاع الصحة وتحويل المرضى للعلاج بالخارج، ناهيك عن ارتباط التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بدرجة قوة الاقتصاد الوطني كتطور النظام البنكي وغياب الفساد.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

2. abdelrahman sanad: Identify The Needs Of Poor Families In The Social Security

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد احتياجات الأسر الفقيرة (الاقتصادية والاجتماعية) المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض و الوصول لمقترحات لإشباع تلك الاحتياجات و هي دراسة وصفية استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين في وكالة الضمان الاجتماعي و الأخصائيين و الأخصائيات في مكاتب الضمان الاجتماعي و عينة عشوائية من الأسر المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي ، و تواصلت الدراسة الى نتائج أهمها :أن أهم أساليب المتبع لدراسة الاحتياجات هي مقابلات و زيارات و إجراء الدراسات وان أهم الاحتياجات الاقتصادية للأسر الفقيرة هي الحصول على الإعانات المادية و توفير المواد الغذائية و تسديد فواتير الخدمات و توفير فرص العمل .

3.دراسة stephen 2010: الوضع المالي المستقبلي لنظام الضمان الاجتماعي

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تحليل مفاهيم الاستدامة المالية وعلاقة الضمان الاجتماعي بالميزانية العامة،وبناءا على المعلومات الجديدة، تختلف توقعات الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي الى حد

ما بمرور الوقت، وتم التوصل عند حلول 2037 ستعرف منظومة الضمان الاجتماعي اختلالات في توازنها بحيث تكون مصادر التمويل كافية لدفع 75% فقط من المستحقات المقررة، هذه الزيادة الناتجة عن شيخوخة السكان، نتيجة انخفاض معدلات المواليد.

دراسة kafifa 2017: التحصيل الودي لاشتراكات الضمان الاجتماعي casnos

درست هذه الورقة البحثية إشكالية الإجراءات التي تم منحها للصندوق الوطني للعمال الغير أجراء من اجل تسهيل تحصيل الاشتراكات ، هدفت الى إبراز الدور الجد مهم لهذه الاشتراكات المتمثلة في ديمومة نظام التامين الاجتماعي لغير الأجراء و ذوي حقوقهم ، إذ أن السير الحسن لمختلف أنشطة الصندوق الوطني للعمال الغير أجراء يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحصيل المستمر و المنتظم للاشتراكات المؤمن لهم اجتماعيا فهي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي ، كما أنها تسمح بالإضافة لذلك توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال الغير الأجراء و ذوي حقوقهم .

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا

تختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه وموضوع الدراسة والأدوات المستعملة

أوجه التشابه:

وجدنا أن أغلب الدراسات ترتكز دراستها على الضمان الاجتماعي وتتشابه نوعا ما من حيث الهدف الذي يتمثل في دراسة مصادر التمويل الضمان الاجتماعي و كذا تحقيق التوازن المالي فيه.

تتشابه هذه الدراسات مع دراستنا في دراسة الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي حيث هذه الدراسات أعطت نظرة للملاءة و الاستدامة المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي ظن على غرار دراستنا تطرقت الى التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي

أوجه الاختلاف:

تختلف دراستنا عن باقي الدراسات حيث أن دراستنا تشمل مصادر التمويل والتوازن المالي مع بعض في حين الدراسات السابقة بعضها يشمل التمويل وأخرى تمل التوازن المالي وتختلف أيضا من حيث مكان الدراسة الميدانية فبعضها قام بدراسة الصندوق الوطني للعمال الأجراء.

خلاصة الفصل:

إن الحاجة إلى الأمن تعتبر حاجة اجتماعية أساسية، بل هي حق من حقوق الإنسان، فبإشباع حاجته من الأمن هو تحقيق للحرية الحقيقية التي قوامها عدالة اجتماعية وأمن سياسي واقتصادي، وعقلانية وتنظيم رشيد، وهي شروط لا تتوفر في المجتمع الذي لا يوفر لأفراده إشباعا لحاجاتهم، ولا فرصة لتنمية قدراتهم وبالتالي تنمية اقتصاد وطنهم.

لذلك فإن انتهاج نظام التأمينات الاجتماعية في العالم من المتطلبات الضرورية للأفراد للحماية من الأخطار مدام الشخص حيا وممارسا للنشاط وتعد وقوع هذه المخاطر أمرا لا شك فيه نظرا للطبيعية الفيزيولوجية للإنسان كالموت والعجز والشيخوخة والإصابات وغيرها.

وكغيرها من البلدان نشأ الضمان الاجتماعي في الجزائر في فترة استعمارية فرنسية، وتطور بعد الاستقلال ليشمل جميع شرائح المجتمع، ويضم هذا النظام عدة أنواع يؤمنها وخدمات ومزايا عدة.

وهذا التعبير يسمح لنا بالقول أن:

- إن الضمان الاجتماعي ولد من رحم أزمة اقتصادية.
- يعتر الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان.
- تعتبر التحويلات الاجتماعية وسيلة للسياسة الاقتصادية كما يعد التأمين الاجتماعي أحد أدوات التحويل التي تعمل على الاقتطاع وإعادة التوزيع.
- إحساس الفرد بالأمان الاجتماعي يزيد من مردودية المؤسسة التي يعمل فيها.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية للضمان الاجتماعي

لغير الأجراء وكالة ورقلة 2016-2019

تمهيد

بعد انتهائنا من الادبيات النظرية والتطبيقية للموضوع من خلال استعراض اهم المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة (مصادر تمويل الضمان الاجتماعي) واهم الدراسات السابقة التي تمم الحصول عليها، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة الميدانية للحصول على اهم المعطيات والمعلومات حول مؤشرات التوازن المالي حبث تم تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: الطريقة والادوات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لابد من إعطاء صورة للمؤسسة محل الدراسة كما سنقوم بتوضيح طريقة جمع البيانات من خلال اختيار المجتمع والعينة ومصادر جمع البيانات وأدوات الدراسة والمتغيرات .

المطلب الأول : طريقة جمع البيانات

يتضمن هذا المطلب الفرع الأول مجتمع الدراسة والفرع الثاني متغيرات الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

أولا: تقديم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos

الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بورقلة (casnos) هو مؤسسة إدارية تنظيمية ذات طابع خاص، تعمل على تأمين الفئة غير المأجورة للولاية، أي كل العمال الذين يمارسون نشاطات مهنية غير مأجورة في إطار التشريع الخاص بأعمال المنظمة (المهن الخاضعة للقيد في السجل التجاري)الخاصة بولاية ورقلة والتي تعني :

- الصناعيين لحرفيين التجار الفلاحين.
- أصحاب المهن الحرة (محامين، خبراء محاسبة، صيادلة، أطباء وغيرهم .)
- السائقين بمختلف أنواعهم (القطاع الخاص)
- أصحاب المؤسسات الخاصة (SPA, EURL, SARL) وكل من يمارس النشاط الحر المقيد في السجل التجاري.

1. نشأة المؤسسة :

تعود نشأة الصندوق كغيره من الوكالات لنظام إلى تاريخ استقلاله عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) الذي بدا التحضير له بتاريخ 14 جانفي 1992.وذلك في إطار الاجتماع الإداري الذي حضره أعضاء الصندوق البالغ عددهم واحد وعشرين عضوا وهم:

- (06) أعضاء بمثلين عن الأعمال التجارية أكثر فعالية على مستوى الوطن
- (04) أعضاء مثلين عن الأعمال الفلاحية الأكثر فعالية على مستوى الوطن.
- (04) أعضاء ممثلين عن الأعمال الحرفية.

- (04) أعضاء ممثلين عن المهن الحرة.

وذلك في لجنة الاشتراك المقررة من طرف قانون العمل والتنظيمات المطبقة.

لقد استمر الصندوق تحت الوصاية التنظيمية والمهنية والمالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CASNOS) إلى غاية سنة 1995 تاريخ استقلالية (CASNOS) وبداية نشاطها كجهاز مستقل متكونة من وحدة مركزية (مديرية مركزية) مقرها الاجتماعي بنهج فيكتور هيجو بالجزائر ووكالاتها الجهوية الاثنا عشر (12) الموزعة على التراب الوطني كما يلي:

- باتنة – سطيف – تيزي وزو – عنابة – بشار – وهران – بليدة – ورقلة – مستغانم – قسنطينة – الشلف – سيدي بلعباس

وفي سنة 2015 أصبحت وكالات ولائية مكونة من 49 وكالة في كل ولاية إلا ولاية الجزائر مكونة من وكالتين.

2. الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي casnos:

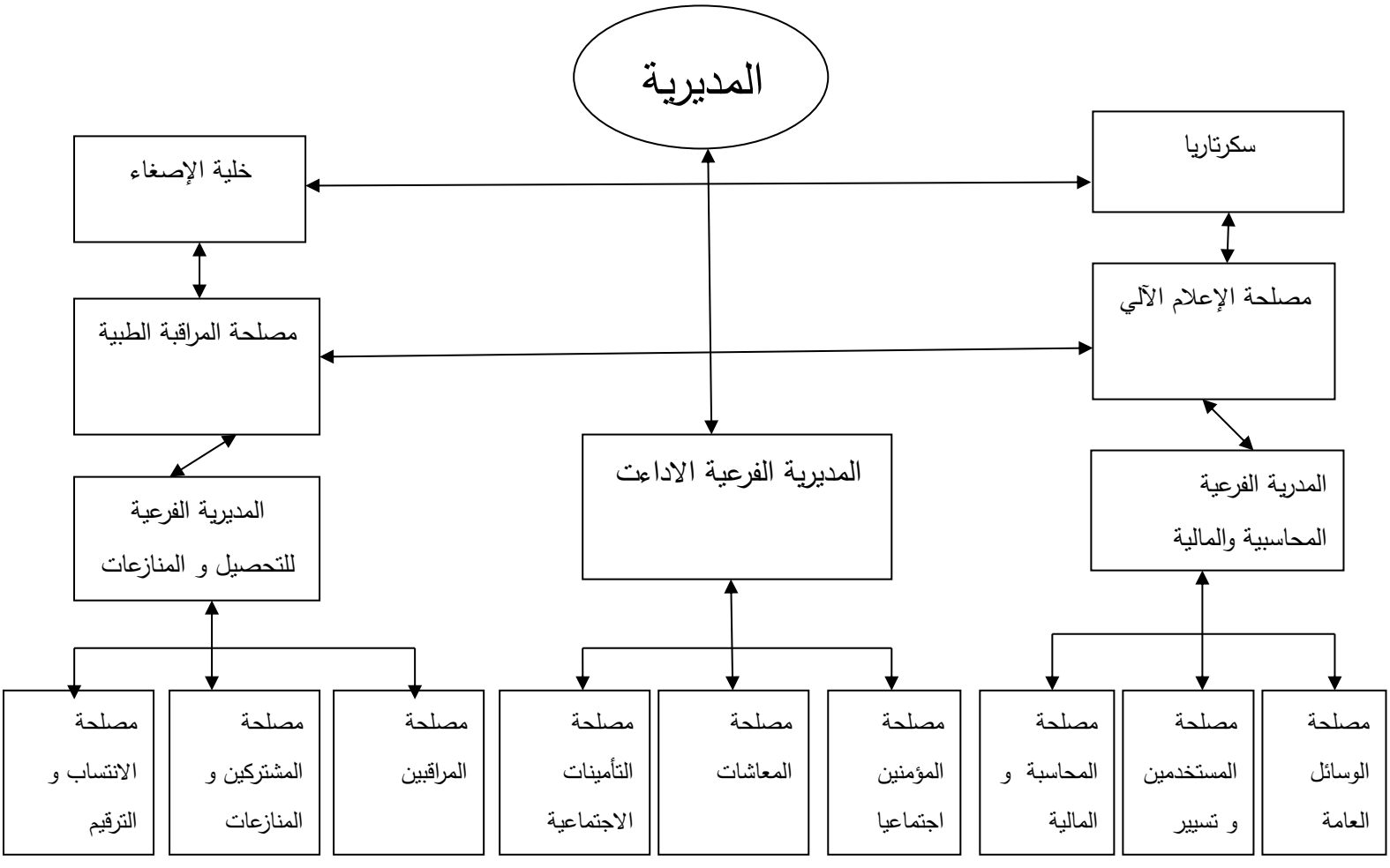

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المؤطر

إن الشكل السابق يجعلنا نتطرق إلى أهم وظائف كل من:

1.المديرية :

يتربع على رأس الوكالة رئيسها وقد تم تفويض السلطة له بإعطائه كل الصلاحيات في اتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالصندوق.

وذلك في حدود الأطر التنظيمية والقانونية المتعامل بها وبالتالي فهو يتكفل:

- متابعة كل مهام الصندوق والتصديق على الوثائق والصكوك وكل وثيقة اتجاه مختلف وحدات الولاية.
- متابعة نشاط وأعمال الصندوق.
- تقديم التقارير وتمثيل الصندوق في المناسبات والجهات الرسمية.

أ. **السكريتاريا:**

همزة وصل بن المدير والمديريات الفرعية للمؤسسة من جهة والمؤسسات الخارجية من جهة أخرى.

وكذلك هي الرابط الأول بين المصالح والمديرية.

ب. **مصلحة الإعلام الآلي**: تقوم بالمهام التالية:

- تسيير ر ومتابعة الشبكة المعلوماتية الداخلية.
- استعمال شبكة (Réseau) داخل الوكالة.
- تثبيت البرامج المعلوماتية
- متابعة سير البرامج ومدى استجابتها.
- تصليح العتاد لمعلوماتي.

2.مصلحة المراقبة الطبية :

إن عمل هذا المكتب الذي يتكون من طبيب مستشار وسكرتيرة مكملا لأعمال مصلحة التعويضات و. الأداءات، وجوهره يكمن في:

- إبرام الاتفاقيات مع المرافق الصحية.
- التأكد من قائمة الأدوية القابلة للتعويض وغير القابلة للتعويض
- قائمة الأجهزة والأعضاء الاصطناعية القابلة للتعويض.
- إدارة الملفات الطبية.
- منح بطاقات اقتناء الدواء بنسبة 80%

- التأشير على الأداءات الواجبة الدفع ورفض الأداءات المخالفة للقانون أو غير المدفوعة (الغش، الإفراط.) التي قد تحدث من المؤمن أو حتى من الطبيب.
- إعادة فحص المرضى والتأكد من سلامة الوثائق الطبية الممنوحة لهم والتي نؤدي في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى طبيب الخبرة.

3.المديرية الفرعية للتحصيل والمنازعات :

تتكون من ثلاثة مصالح رئيسية وهي:

أ. مصلحة الانتساب والترقيم:

تهدف هذه مصلحة إلى متابعة ملفات المشتركين من حيث التسجيل، الترقيم، الشطب، إعادة النشاط و امتهان نشاطات تجارية أخرى وأيضا تطهير وتصفية الملفات، هذا ما يجعل هذه المصلحة ذو أهمية بالغة لأنها هي التي تقوم بتأسيس الملف وبالتالي قيام عناصر التكليف.

ب. مصلحة المشتركين المنازعات:

يبدأ عملها في حالة عدم دفع الاشتراك فإن ملف المنخرط يحال إلى هذه المصلحة، ويتابع الملف أو يحال إلى القضاء لتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري. وكذلك تقوم المصلحة بمتابعة مصاريف مبالغ التحصيل الجبري.

ج. مصلحة المراقبين:

يأتي عمل ودور هذه المصلحة بعد المصلحة السالفة الذكر بأقسامها إذ يعتبر جوهر المراقبة العمل الميداني، وذلك تنظيم مراقبة التجار من خلال مقرات عملهم، والتأكد من استيفائهم لكافة التزاماتهم وديونهم تجاه الصندوق، أو تسجيل المتأخر والممتعين عن الانخراط وفقا لأحكام القوانين السارية المفعول.

وفي حالة عدم قبول المعنيين الانخراط أو التسديد يقوم أعوان مصلحة المراقبة بتحويل ملفات المعنيين إلى مصلحة المنازعات التي تتكفل هذا النوع من المهام.

4.المديرية الفرعية للأداءات : تتكون من ثلاثة مصالح وهما :

ا- مصلحة التأمينات الاجتماعية :

تسهر على ضمان الخدمات الشاملة منها التعويضات المباشرة وغير المباشرة وتطوير نوعية الخدمات وحسن استقبال المنخرطين وتطبيق القوانين الخاصة.

ب-مصلحة المعاشات:

تعمل هذه المصلحة على تطوير الخدمات منها المنح والتقاعد وشبه ذلك كما تجعل الانتقاء من وضعية التقاعد وتسهر على تطبيق القوانين المعمول بها في هذا المجال وتؤدي أفضل الخدمات للمنخرط وفي أقرب الآجال الممكنة.

ج-مصلحة المؤمنين اجتماعيا:

الانتساب إلى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء ودفع الاشتراكات السنوية، باستفادة المؤمن وذوي حقوقه من تغطية اجتماعية على مدى الحياة، وحتى بعد الوفاة، بفضل التامين عن الوفاة، حيث رأسمالها يساوي الدخل الأخير، بعد اقتطاع الاشتراكات، والذي سيتم توزيعه على ذوي الحقوق.

5.المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة : تتكون من ثلاثة مصالح وهي :

أ. مصلحة المحاسبة والمالية:

تهتم هذه المصلحة بالمتابعة وتنظيم وتسيير و مراقبة حسابات خاصة للصندوق و كذلك تركيز حسابات الفروع و تنظيم الإحصائيات الخاصة بالمحاسبة العامة و الحالات الخاصة بالمداخيل والمصاريف وإعداد الميزانية للسنوات المالية.

ب.مصلحة المستخدمين وتسيير الأجور:

وهي تعمل على تسيير موارد البشرية وكذلك تسهر على تطوير ميزات العمل ومتابعة مخطط التكوين البيداغوجي وتصفية ملفات العمال ونشر المذكرات واحترام الاتفاقية الجماعية للعمل

ج. مصلحة الوسائل العامة

تضمن تسيير الوسائل المادية وتنفيذ الإجازات الخاص بالوكالة وكذلك التجريد ولإحصاء وتسهر على الحفاظ للممتلكات الخاصة بالوكالة.

الفرع الثاني: متغيرات ومصادر الدراسة

أولا: متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** هو مصادر تمويل الضمان الاجتماعي ومعرفة تأثيره على التوازن المالي لدى الصندوق
- **المتغير التابع:** التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ورقلة

ثانيا: مصادر الدراسة

- **مصادر أولية:** تتمثل في مجموعة الوثائق والبيانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- **مصادر ثانوية:** تتمثل في الكتب والدراسات السابقة حول الموضوع والأبحاث الجامعية المتعلقة بالموضوع

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بإعداد مقابلات مباشرة مع مختصين وعاملين في مصلحة المحاسبة والمالية، ومن خلالها تم جمع القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات المالية وجدول تدفقات الخزينة خلال فترة (2016 – 2019) بغرض معرفة قدرة الصندوق على تحقيق التوازن المالي لديه من خلال القيام بالحسابات اللازمة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المطلب على أدوات جمع المعلومات تطرقنا إلى المقابلة الشخصية في الفرع الأول أما الفرع الثاني للملاحظة والفرع الثالث تطرقنا إلى تحليل الوثائق.

الفرع الأول: المقابلة الشخصية

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أسلوب المقابلة الشخصية التي تعتبر أهم خطوة قمنا بها وذلك من خلال مقابلة مع عمال مصلحة قسم المالية والمحاسبة، وبالأخص رئيس المصلحة الذي زودنا بالمعلومات والوثائق المطلوبة المتمثلة في الميزانيات المالية وجدول تدفقات الخزينة للفترة الممتدة بين (2016 – 2019).

وذلك للحصول على المعلومات بشكل دقيق، كما ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة عن طريقة سير عمل المؤسسة وأتاح لنا فرص أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وفهمها كما يجب، لتكون صورة واقعية صحيحة وكاملة.

الفرع الثاني: الملاحظة

بخلاف المقابلة الشخصية الملاحظة الخطوة التي تليها، حيث قمنا بالتدقيق والملاحظة والتمعن بوضوح في جميع الوثائق المقدمة من طرف الصندوق (الميزانيات المالية، جدول تدفقات الخزينة).

الفرع الثالث: الوثائق

من خلال الخطوة السابقة وهي الملاحظة، ننتقل إلى الوثائق من أجل إعطاء صورة لحالة المؤسسة محل الدراسة، قمنا بجمع القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات المالية للفترة (2016 -2019) وترجمتها للمساعدة في عملية تحليل مؤشرات التوازن المالي للصندوق والذي يعتبر الإشكال الذي تطرح عليه دراستنا.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها باستخدام بعض النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي وهذا باستعمال الميزانيات المالية التي تم جمعها في معالجة مؤشرات التوازن المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة خلال الفترة 2016 – 2019

الفرع الأول: تحليل مصادر تمويل الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة للفترة (2016-2019)

تحاول جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي الحفاظ على سلامتها المالية، وهذا من خلال التوفيق بين مواردها المالية المتأتية من المصادر السابقة الذكر، ونفقاتها التي تؤذيها للقيام بمهامها الأساسية، وسنتطرق هنا إلى معرفة اشتراكات المنخرطين لسنوات المنخرطين وكذا رصيد الصندوق.

1. تطور عدد المنخرطين لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة للفترة (2016-2019)

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
عدد المنخرطين الناشطين	19458	20565	21867	22664
عدد المنخرطين دافعي الاشتراك	7938	7415	7036	7054

المصدر: من أعداد الطالبين بناءا على معلومات المؤطر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنا عدد المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للوكالة خلال فترات الدراسة في زيادة كل سنة لكن مع تراجع في عدد المنخرطين نلاحظ خلال سنة 2016 أن عدد المنخرطين الدافعين للإشتراك 7938 وانخفض كثيرا في سنة 2019 حيث وصل عدد المشتركين الذين دفعوا االشتراك إلى 7054 مشترك ولكن عدد المنخرطين في زيادة مستمرة وهذا راجع إلى أهمية التأمين وكذا الخصائص المميزة التي يمنحها الصندوق والتي يحتاجها الفرد في حياته اليومية

كالمراقبة الطبية و بطاقة الشفاء، ولكن فالمقابل نرى أن هناك عدد قليل من المنخرطين الذين يسددون مبلغ الانخراط وهذا ليس في صالح الصندوق حيث ينذر بخطر مالي محتمل بحكم أنو إيرادات الصندوق هي عبارة عن تسديدات المنخرطين.

2. **تطور حجم إيرادات ونفقات صندوق الضمان الاجتماعي خلال الفترة 2016-2019 الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	1078364415.43	1183627715.27	1160627715.27	1188901953.70
النفقات	1473519407.56	1078011737.85	1153610824.51	1155551658.73
الرصيد	(395154992.13)	105615977.42	6983909.509	33350294.97

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المؤطر

نلاحظ من خلال الجدول أن الرصيد الصافي لصندوق الضمان لغير الأجراء عرف تقلبات خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، حيث سجل سنة 2016 عجزا في توازنه المالي بقيمة (395154992.13) بسبب زيادة النفقات وقلة الإيرادات الناتجة عن جمع اشتراكات المنخرطين وحقق في سنة 2017 ارتفاعا كبيرا نوعا ما حيث كانت إيرادات أكبر من نفقاته وفي السنتين 2018 و2019 كان رصيد الصندوق موجبا ولكن بمبالغ جد قليلة تؤكد قلة إيرادات بمقابل زيادة النفقات في كل سنة. وهذا ما يجبر الصندوق على البحث على مصادر تمويل أخرى بعيدا على الاشتراكات لتمكينه من تسديد التزاماته بكل أريحية وبعيدا عن الضغط المالي.

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي باستخدام نسب الأداء المالي (نسب الهيكل المالي، نسب السيولة)

1.نسب الهيكل المالي : تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومدى اعتماده على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية أو خارجية

الجدول رقم (04): نسب التمويل والاستقلالية لصندوق الضمان الاجتماعي للفترة (2016-2019) الوحدة(دج)

البيان	2016	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	121240288.29	326706730.43	19348890.68	75956401.56
الأصول الثابتة	102449896.05	111560592.63	107901569.04	108826625.21

نسبة التمويل الدائم= أ د / أ ث	**1.18**	**2.92**	**0.17**	**0.69**
الأموال الخاصة الأصول الثابتة	117745933.29 102449896.05	321997603.43 111560592.63	11853284.68 107901569.04	66713303.56 108826625.21
نسبة التمويل الخاص= أ م / أ ث	**1.14**	**2.88**	**0.10**	**0.61**
الأموال الخاصة مجموع الخصوم	117745933.29 254973392.05	321997603.43 237208753.09	11853284.68 236261749.92	66713303.56 281416953.22
نسبة الاستقلالية المالية= أ خ / مج خ	**0.46**	**1.35**	**0.05**	**0.23**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات المؤطر

التعليق على النتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **بالنسبة لنسبة التمويل الدائم:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم كانت أكبر من الواحد خلال السنتين 2016 و 2017، وبالتالي فإن صندوق الضمان الاجتماعي تغطية أصوله الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وهذا يفسر أن رأس المال العامل موجبا ووجود هامش أمان مالي، وفي السنتين المواليتين 2018 و 2019 كانت نسبة التمويل الدائم اقل من الواحد مما يفسر أن الصندوق لم يستطع تغطيه أصوله الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وهذا ما يفسر وجود رأس المال العامل سالبا ويدل على وجود خطر مالي لصندوق الضمان الاجتماعي.

- **بالنسبة لنسبة التمويل الخاص:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد في السنتين الأوليتين للدراسة مما يعني أن الصندوق قام بتغطية تمويل أصوله الثابتة بواسطة أمواله الخاصة، وهنا يدل على أريحية الجانب المالي للمؤسسة وفي السنتين الاخرتين كانت

النسبة أقل من الواحد ويعني أن الصندوق لم يستطع تمويل أصوله الثابتة بواسطة أمواله مما يدعو إلى تدخل الدولة أو المديرية المركزية لمعالجة العجز.

- **بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية:**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية كانت أقل من الواحد خلال فترات الدراسة ماعدا سنة 2017 حيث كانت النسبة فوق الواحد ومن خلال دراسة الميزانيات المالية نرى أن سنة 2017 كانت جيدة للصندوق مما يفسر سبب النسبة المحصل عكس باقي السنوات 2016،2018،2019 حيث كانت اقل من الواحد مما يدل على أن الصندوق يعتمد في تمويل استثماراته وتسييره على اشتراكات المنخرطين وهذا قد يحدث خطر مالي للصندوق.

2.نسب السيولة :

تهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة الصندوق في المدى القصير على الوفاء بالتزاماته، ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة العامة: في** هذه النسبة نقوم بمقارنة بين قيمة الأصول المتداولة إلى مجموع كل الأصول، يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من. 0.5

وتحسب بالعلاقة التالية :نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

الجدول (05): نسبة السيولة العامة للفترة (2016-2019) **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	327067357.77	510356759.77	199365112.99	299642466.22
الديون قصيرة الأجل	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77
نسبة السيولة العامة	1.78	3.08	1.26	1.62

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة كانت جيدة نوعا خلال فترات الدراسة ويدل على أن الصندوق يستطيع الوفاء بالتزاماته الجارية المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل بعض الأصول الثابتة إلى سيولة نقدية.

- **نسبة السيولة المختصرة:** وتحسب بالعلاقة التالية:

(الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرة الأجل.

الجدول 06: نسبة السيولة المختصرة للفترة (2016-2019) **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	327067357.77	510356759.77	199365112.99	299642466.22
(المخزونات)	(3274655.98)	(2313132.06)	(2626520.69)	(2440589.56)
الديون قصيرة الأجل	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77
نسبة السيولة المختصرة	1.76	3.06	1.25	1.61

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانيات المالية

يفضل أن تكون هذه النسبة بين (0.5;0.3) ولكن نرى أن النسبة هناك مرتفعة جدا وغير مقبولة جدا بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لوكالة ورقلة ولهذا يجب عليه التركيز على سياسة تحصيل الاشتراكات لأنه يعاني من عدم تسديد المنخرطين للاشتراكات.

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء الصندوق من ناحية السيولة، تبين هذه النسبة مدى قدرة الصندوق على تسديد كل ديونه قصيرة الأجل

وتحسب بالعلاقة التالية: القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول (07): حساب نسبة سيولة الأصول للصندوق للفترة 2016-2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	295520139.07	476277605.63	199365112.99	273249043.42
الديون قصيرة الأجل	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77

نسبة سيولة الأصول	**1.6**	**2.8**	**0.8**	**1.2**

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا علة الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أكبر من المفترض أن تكون (0.3,0.2) ولكنها اكبر من ذلك خلال فترات الدراسة، وهذا يدل على أن هناك أموال مجمدة في رصيد الصندوق وعلى الصندوق توظيف هذه الأموال في الالتزامات قصيرة ومتوسطة الأجل لأنها تؤثر على مردوديته.

الفرع الثاني : تحليل التوازن المالي لإيرادات ونفقات صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ورقلة

إن معظم صناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في كثر من الدول تواجه عجوزات تؤثر في قدرتها على تحمل التزاماتها المالية بسبب محدودية موارد التمويل وزيادة نفقاتها أحيانا وبالتالي تؤثر على توازنها المالي وفي هذا السياق سنتطرق إلى ايرادات ونفقات الصندوق خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (08): التوازن المالي بين إيرادات ونفقات الصندوق بإضافة الفارق التكميلي **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	1078364415.43	1183627715.27	1160594734.02	1188901953.70
النفقات				
الأداءات	524838137.24	262265772.45	277334605.70	243460671.17
منحة التقاعد بدون الفارق التكميلي	264077494.64	258945606.49	318201583.60	355837863.04
النفقات الأخرى	307834983.69	212636138.78	207916878.74	212229692.93
النفقات بدون الفارق التكميلي	**1096750615.57**	**733847517.72**	**803453068.04**	**811528227.14**

الفارق التكميلي لمنحة العجز	4301606.29	4283893.12	3664918.75	3030531.95
الفارق التكميلي لمنحة التقاعد	372467185.70	339880327.07	346492837.72	370992899.64
مجموع النفقات بالفارق التكميلي	1473519407.56	1078011737.85	1153610824.51	1155551658.73
التوازن بدون الفارق التكميلي	(18386200.14)	449780197.55	379072798.61	377373726.56
التوازن بالفارق التكميلي	(395154992.13)	105615977.42	28915042.14	33350294.97

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على القوائم المالية

التحليل :

- نلاحظ من خلال الجدول أن الصندوق حقق عجزا في التوازن المالي خلال سنة 2016 بقيمة (18386200.14) بدون إحتساب الفارق التكميلي والذي أيضا بعد إضافته يزداد قيمة العجز وهذا راجع لإرتفاع قيمة النفقات والمتمثلة في الأداءات ومعاشات التقاعد ونفقات التسيير والتي كانت حصيلتها مرتفعة مقارنة بالايرادات والتي لم يسدد قيمة إلا 7938 منخرط.
- أما في باقي السنوات فقد حقق الصندوق توازنا ماليا في رصيده وهذا راجع لزيادة عدد المنخرطين ويعني هذا زيادة الإيرادات وكذلك نقص في مبلغ النفقات

الفرع الثالث : تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1. تحليل التوازن المالي للصندوق من خلال مؤشر رأس المال العامل:

رأس المال العامل الإجمالي هو الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الإستخدامات الثابتة، وبعبارة أخرى هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بالموارد الثابتة

ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل للصندوق للفترة 2016-2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	121240288.29	326706730.43	19348890.68	75956401.56
الأصول الثابتة	102449896.05	111560592.63	107901569.04	108826625.21
رأس المال العامل الصافي	18790392.24	215146137.8	(88552678.36)	(33272216.15)

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي للصندوق كان موجبا خلال سنتي 2016 و 2017 وهذا يدل على وجود فائض في السيولة وأن الأصول الثابتة تم تمويلها بواسطة الأموال الدائمة فحقق هذا هامش أمان وتوازن مالي للصندوق، أما خلال الفترة (2018 و 2019) حقق رأس المال العامل قيمة سالبة يشير هذا إلى أن الصندوق عجز عن تمويل أصوله الثابتة عن طريق موارده الدائمة، في هذه الحالة تكون المؤسسة بحاجة للبحث عن مصادر تمويل مستقرة لتمويل استخداماته الثابتة.

-تحليل الوضعية المالية من خلال أنواع رأس المال العامل الإجمالي:

- **رأس المال العامل الخاص:** ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص: الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (10): حساب رأس المال الخاص للصندوق للفترة 2016-2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	121240288.29	321997603.43	11853284.68	66713301.56
الأصول الثابتة	102449896.05	111560592.63	107901569.04	108826625.21
رأس المال العامل الخاص	18388399.74	210437010.8	(96048284.36)	(42113323.65)

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا الميزانيات المالية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة عاجزة عن تمويل الأصول الغير جارية في سنتي 2018 و2019 أما بالنسبة للعامين الذين قبلهما فكان رأس المال العامل الخاص موجبا وهذا يدل على أن الصندوق قادر على أن يمول كل أصوله الجارية باستخدام أمواله الدائمة وهذا شيء ايجابي بالنسبة للصندوق ويعكس حالة التوازن المالي فيه.

- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأصول المتداولة والتي تمول عن طريق القروض، أي عن طريق الديون الطويلة والمتوسطة ويستخرج بالعلاقة التالية

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي: الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (11): حساب رأس المال الأجنبي للصندوق للفترة 2016-2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الديون طويلة الأجل	3494355.00	4709127.00	7495606.00	9243098.00
الديون قصير الأجل	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77
رأس المال العامل الأجنبي	186796062.29	170201815.15	164869927.87	281416953.22

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا الميزانيات المالية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة، مما يفسر أن المؤسسة تقوم بتغطية أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

الفرع الرابع: تحليل التوازن المالي باستخدام مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل BFR

يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل= (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية)

الجدول رقم (12): حساب الاحتياج في رأس المال للصندوق للفترة 2016–2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	327067357.77	510356759.77	199365112.99	299642466.22
القيم الجاهزة	295520139.07	476277605.63	166981972.73	273249043.42
(أ.م – القيم الجاهزة)	31547218.7	34079154.14	32383140.26	26393422.8
الديون قصيرة الأجل	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77
السلفات المصرفية	-	-	-	-
(د.ق.أ – السلفات المصرفية	183301707.29	165492688.15	157374321.87	184185042.77
الاحتياج في رأس المال العامل	(151754488.6)	(131413534.01)	(124991181.61)	(157791619.97)

التحليل :

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن السلفات المصرفية معدومة وهذا راجع إلى عدم اعتماد الصندوق على هذا النوع من القروض.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل كان سالبا خلال سنوات الدراسة وأن الصندوق غطى كل احتياجاته ولا يحتاج إلى موارد أخرى لتمويله وأن هناك فائض في رأس المال يمكنها استثماره في جانب أخرى لتوليد مورد تمويل إضافي

3.تحليل التوازن المالي باستخدام مؤشر حساب الخزينة

الخزينة هي القيم المالية التي تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة فعلا لمدة دورة استغلالية معينة، أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة فتلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة، فهي تعبر على مدى تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال الربط بين المدى الطويل المتمثل في رأس المال العامل والمدى القصير المعبر عنه بالاحتياج من رأس العامل ولذلك يمكن حساب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (13): حساب مؤشر الخزينة للصندوق للفترة 2016-2019 **الوحدة (دج)**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
رأس المال العامل الصافي	18790392.24	215146137.8	(88552678.36)	(33272216.15)
الاحتياج في رأس المال	(151754488.59)	(131413534.01)	(124991181.61)	(157791619.97)
الخزينة	170544880.83	346559671.81	36438503.25	124519403.82

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على القوائم المالية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة (2016 – 2019)، وهذا ما يعني أن صندوق الضمان الاجتماعي تمكن من تغطية احتياجات الاستغلال أي أن هناك فائض في رأس المال العامل وهو ما حقق للصندوق مبالغ سائلة يستطيع التصرف فيه لمواجهة المصروفات النقدية.

ومنه يمكننا القول أن الصندوق حقق التوازن المالي خلال سنوات (2016 – 2019) لأن الخزينة كانت موجبة

المطلب الثاني: تفسير مناقشة النتائج

في هذا المطلب نقوم بعرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وذلك من خلال مناقشة مصادر تمويل صندوق الضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي فيه من خلال اختبار صحة فرضيات الدراسة بناءا على النتائج المتحصل عليها من تحليل الميزانيات المالية.

الفرع الأول: تفسير النتائج

من خلال نتائج حساب مؤشرات التوازن المالي لمحور الدراسة المرفق أعلاه يمكن تفسير النتائج كما يلي:

1.نتائج المحور الأول : « مصادر تمويل الضمان الاجتماعي "

أثبتت نتائج المحور الأول المتعلق بمصادر تمويل الضمان الاجتماعي محل الدراسة أن صندوق الضمان الاجتماعي يعتمد بشكل أساسي في تمويله على اشتراكات المنخرطين فقط وهذا مصدر غير كافي ومحدود خصوصا أن صندوق الضمان الاجتماعي لديه الكثير من الالتزامات وبالتالي نفقات كبيرة جدا وهذه قد تؤثر على توازنه المالي في ظل قلة الإيرادات.

ومنه نستنتج أن مصدر تمويل صندوق الضمان الاجتماعي بالاعتماد على مبالغ المنخرطين غير كافي وعليه البحث عن مصادر تمويل أخرى تساهم في رفع إيراداته خصوصا بعد تراجع أسعار المحروقات الذي اثر بشكل سلبي على موارد الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء مما دفعه إلى القيام بإصلاحات من بينها الامتناع عن تعويض تكاليف بعض الأدوية، و التسامح مع الأشخاص المخالفين و المتأخرين في دفع الاشتراكات ويمثل عجز الصندوق خلال السنوات الأخيرة دلالة على المشكل التمويلي.

2. نتائج المحور الثاني : " الصعوبات الراهنة التي تواجه صندوق الضمان الاجتماعي "

تثبت نتائج المحور الثاني أن عدة صعوبات تواجه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وأبرزها مشكلة تحصيل الاشتراكات حيث يمتنع العديد من المنخرطين من دفع الاشتراك السنوي مما يجعل الصندوق في ورطة قد تعصف به ماليا وكما هو معروف أن مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي متمثلة في الاشتراكات.

ومنه نستنتج أن الصندوق يعاني من حيث دفع الاشتراكات من قبل المواطنين ولهذا يجب إتخاذ قرارات صارمة لتحصيل كل الاشتراكات وعدم التسامح مع المخالفين إلا في حالة الضرورة.

3. نتائج المحور الثالث : " أفاق التوازنات المالية "

اثبتث نتائج تحليل الميزانيات المالية وكذا نسب السيولة ومؤشرات التوازن المالي أن صندوق الضمان الاجتماعي في حالة جيدة نسبيا ولكن ليست مريحة فقد يعرف بعض الاختلالات المالية خصوصا حيث كانت الخزينة موجبة خلال دراستنا وهذا أمر جيد للصندوق فهذا يعني أنه حقق توازنا ماليا خلال سنوات الدراسة وهذا ما جعله قادر على مواجهة جميع التزاماته وديونه عليه.

ومنه نستنتج أن الصندوق حقق توازنا ماليا خلال تلك السنوات بالرغم من كثرة النفقات وهذا بفضل التسيير الجيد للأموال وكذا الحرص على تحصيل الاشتراكات.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

- إن نظام الضمان الاجتماعي يقوم على دعامتين أساسيتين هما تحصيل الاشتراكات (الموارد) وسداد المعاشات (الالتزامات): ولذلك فإن جانب التمويل يعتبر من أهم الجوانب التي يهتم بها القائمون على الضمان الاجتماعي وكذلك المستفيدين

من هذا النظام، حيث أنه يعتمد عليه جميع الفئات التابعة لهذا النظام بعد انقطاع الدخل نتيجة التعرض لأسباب استحقاق المعاش (مرض-عجز-حادث).

- إن اعتماد الجزائر على سياسة العلاج المجانية، كان له وقع كبير على التوازنات المالية لمنظومة الضمان بغض النظر عن مدى مساهمتهم فيه وهو ما يطرح ما مشكل الإنصاف داخل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، باعتبار أن الذين لا يسددون الاشتراكات يتلقون العلاج في الوحدات الصحية مثل بقية المشتركون وفي نفس الظروف.
- إن تحقيق التوازن المالي هو الشغل الشاغل لمنظومة الضمان الاجتماعي حيث أنه يعبر عن القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات للمشتركين حيث لاحظنا في دراستنا وكذا الميزانيات المالية أن النفقات تزداد كل سنة وبالمقابل تواضع في عدد المنخرطين الدافعين للاشتراك وهذا قد يضع الصندوق في عجز مالي .

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراستنا التطبيقية المتمثلة في تحليل بعض الإحصائيات الموجودة في الميزانيات المالية لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء والتعليق عليها من أجل معرفة مدى قدرة صندوق الضمان الاجتماعي المدروس (casnos) على إحداث التوازن المالي وذلك اعتمادا على مصادر تمويلها

الخاتمة

الخاتمة

يعد قطاع الضمان الاجتماعي قطاعا مهما منذ نشأته فهو النظام الذي يحمي الافراد ويحفظ حقوقهم ويحميهم من جميع الأخطار الغير متوقعة.

فالنسبة للجزائر فقد ورثت هذا النظام من المستعمر حيث تميزت تلك الفترة بكثرة صناديق وعدم الشمول في تغطية أخطار جميع المنتسبين، وبعد الاستقلال حلت بعض الفوضى على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي بسبب قلة العاملين ونقص المنتسبين والكثير من المشاكل.

وبما ان هذه الصناديق تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، فبطبيعة الحال تعتبر المشكلة ايجاد مصادر تمويلية هي اكبر مشكلة تواجه هذه الصناديق ، واهم مصادر التمويل التزام المكلفين في جال الضمان الاجتماعي بالتزاماتهم ،و الذين يعتبرون الممول الرئيسي لهذه الصناديق، خاصة ان الدولة تعتمد على هذا القطاع لإنجاح سياستها الاجتماعية ، بحيث يلعب تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي دورا مهما على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ، و هذا ماجعله منظومة قانونية مستقلة بذاتها ، لاسيما بتسوية منازعات التحصيل الجبري ، حيث تعتمد على طرق واليات خاصة .

وان المحافظة على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي مرهون بمدى التزام المكلفين بدفع اشتراكاتهم فالوقت المحدد واذا لم يحدث ذلك سوف يكون هناك خلل في التوازن المالي للصناديق و هنا سوف تلجا الدولة الى المصدر الثاني المتمثل في تدخل خزينة الدولة و لكن على العموم هذا المصدر لم يتم اللجوء اليه في السنوات المدروسة في هذا البحث، في الأخير نقول انه اذا انطوى هذا القانون على نقائص كثيرة و بالأخص فيما يتعلق بالتحصيل الجبري للاشتراكات الضمان الاجتماعي خاصة إن الواقع اثبت عدم نجاعته في بعض جوانبه يجب إدخال بعض الإصلاحات على هذا القطاع طبعا فان هذا لا ينفي جوانبه الايجابية لاسيما في مجال السرعة في تحصيل الديون و مستحقات الضمان الاجتماعي .

اختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة وفيما يلي تلخص هذه النتائج:

- نقبل الفرضية الأولى والتي تنص على أن مصادر تمويل صندوق الضمان الاجتماعي تعتمد أساسا على اشتراكات المنخرطين والتي تمثل الدخل الوحيد لإيرادات الصندوق
- اثبتث نتائج الدراسة اته سوف تواجه هيئات الضمان الاجتماعي مستقبلا المزيد من الاختلالات في توازناتها المالية في ضل اختلالها المالي من خلال محدودية ايرادتها مقابل تزايد نفقاتها. وهنا نقول أن الفرضية الثالثة كانت متوافقة مع دراستنا
- أثبتث نتائج الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث أن توازن مالية صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء للوكالة لاه علاقة مع تمويله حيث كلما كان عدد دافعي الاشتراك عاليا كلما كان هذا فرصة لتحقيق التوازن المالي بأريحية

ب_ توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة ارتيانا تقديم مجموعة من التوصيات:

- لابد على الحكومات الجزائرية إعطاء مزيد من الأهمية لهذا القطاع وإصدار التشريعات اللازمة التي تساهم في تطويره وتمكينه من تلبية حاجات الافراد المجتمع بكل كفاءة.
- القيام ببرامج توعية للمستفيدين من مزايا الضمان الاجتماعي وذلك لتحسيسهم بأهمية هذا في حياتهم الاجتماعية وتحفيزهم للقيام بتسريح أجورهم وكذلك الانتساب للضمان الاجتماعي.
- عصرنة قطاع الإعلام الآلي لاسيما شبكة الانترنت بين مصالح هيئة الضمان الاجتماعي ومصالح السجل التجاري والبنوك والضرائب وكل المصالح التي يتعامل معها المكلف في مجال الضمان الاجتماعي.

ج _أفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هاته الدراسة الى معالجة الإشكالية المطروحة ورغم ذلك من عير الممكن الإلمام بجوانب الموضوع وأبعاد الموضوع، نرى أن هناك العديد من الأسئلة في مجال الضمان الاجتماعي التي يمكن البحث فيها مستقبلا:

– المؤشرات التي تؤهل شركات التامين على الأشخاص أن تكون فاعلة في الحد من مشاكل تمويل صناديق الضمان الاجتماعي

– التوازنات المالية المستقبلية لهيئة الضمان الاجتماعي في ظل محدودية الموارد التمويلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا : باللغة العربية

الكتب :

1. شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن 1998.
2. عبد اللطيف محمود أل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت–لبنان 1994.
3. عبيدات عوني محمود، **شرح قانون الضمان الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
4. عثمان حسين عبد الله، **الزكاة: الضمان الاجتماعي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، 1989.
5. أبو بكر عيد أحمد، السيفو وليد اسماعيل، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية، طبعة 2009.
6. حسين عبد اللطيف حمدان، **أحكام الضمان الاجتماعي**، الدار الجامعية، بيروت،

مذكرات :

7. ريف أسيا، **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر2002.
8. كشيدة باديس، **المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010.
9. بن دهمة هوارية، **الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي**، شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.**

المجلات:

10. زيدان محمد، يعقوبي محمد، فعالية الموارد المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير–تجارب دول– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03–04 ديسمبر 2012
11. والي عبد اللطيف، لجلط فواز طرق تحصيل الاشتراكات في منازعات الضمان الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02
12. واضح رشيد (2017)، تسوية نزاعات تحصيل الاشتراكات كآلية لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي، مجلة قانون العمل والتشغيل (03).

13. بن سالم مليكة (2018)، الإجراءات الإدارية للتحصيل الجبري لاشتراكات الضمان الاجتماعي، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد (03).
14. دراجي عبد القادر (2014)، آليات فض منازعات الضمان الاجتماعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد.
15. طربيت سعيد (2019)، طرق تسوية المنازعات وإجراءات تحصيل الاشتراكات في مجال الضمان الاجتماعي، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 33.

نصوص قانونية:

16. رسوم رقم 85-35 مؤرخ في 09 فبراير 1985، متعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون عملا مهنيا، ج ر عدد 9 صادر بتاريخ 24 فبراير 1985، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 96-434 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 1996 ،ج ر عدد 74 صادر بتاريخ 1 ديسمبر 1996.
17. المادة 7 قانون رقم 83-14 مؤرخ في 2 يوليو 1983، يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، ج ر عدد 28، صادر بتاريخ 03 يوليو معدل ومتمم للقانون رقم 73-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، ج ر عدد 72 صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2004.

المواقع الالكترونية:

18.www.mtess.gov.dz

19. https://damancom.casnos.dz

الملاحق

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporellesX		401 992,50	317 356,81	84 635,69	546 473,29
Immobilisations corporelles					
Terrains		2 665 710,51		2 665 710,51	10 542 224,46
Construction		29 148 669,96	16 725 752,41	12 422 917,55	60 446 252,59
Installations		4 345 650,44	3 372 728,38	972 922,06	1 140 791,32
Matériel de transport		9 806 500,00	9 401 500,00	405 000,00	1 475 000,00
MOBILIER DE BUREAU		7 056 770,50	4 404 570,52	2 652 199,98	4 728 636,42
Matériel de bureau		3 989 738,02	2 343 010,03	1 646 727,99	1 725 171,03
Matériel informatique		24 163 018,24	19 515 735,90	4 647 282,34	7 942 488,80
Matériel de climatisation		4 532 705,87	3 632 292,56	900 413,31	2 146 356,46
Matériel médical		559 437,84	535 068,20	24 369,64	40 581,94
Matériel audio visuel		347 914,00	230 816,17	117 097,83	119 286,18
Outillage		231 630,00	215 445,00	16 185,00	54 968,36
Immobilisations encours		14 682 150,67		14 682 150,67	55 634 024,29
Autres titres immobilisés		920 000,00		920 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 494 355,00		3 494 355,00	13 678 863,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**106 346 243,55**	**60 694 275,98**	**45 651 967,57**	**160 221 118,14**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	3 274 655,98	24 293,88	3 250 362,10	2 147 944,87
Clients					
Cotisants	R2S2L2	2 480 849 199,90		2 480 849 199,90	8 164 193 454,49
Cotisations	R2S2L3	-2 480 849 199,90		-2 480 849 199,90	-8 164 193 454,49
Fournisseurs débiteurs	R2S2L4	7 456 709,65		7 456 709,65	7 456 709,65
Personnel - Avances et acomptes accordés	R2S2L5	182 908,00		182 908,00	2 823 708,00
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S.S	R2S2L8	23 931 894,93		23 931 894,93	104 015 778,79
Prestataires débiteurs	R2S2L9	3 067 759,72		3 067 759,72	10 831 164,67
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer	R2S3L2	11 877 338,91		11 877 338,91	17 061 423,27
Autres actifs courants	R2S3L3	619 500,73		619 500,73	1 910 078,83
Placements et autres actifs financiers courants					

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)(...suite)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Placements et autres actifs financiers courants					
Valeurs à l'encaissement	R2S3L5	927 220,00		927 220,00	
Trésorerie	R2S3L6	454 826 296,29		454 826 296,29	276 680 883,73
TOTAL ACTIF COURANT		**510 356 759,77**	**24 293,88**	**510 332 465,89**	**327 067 357,77**
TOTAL GENERAL ACTIF		**627 028 471,90**	**67 822 115,38**	**559 206 356,52**	**372 719 325,34**

PCCOMPTA (c) DLG

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles					
Logiciels informatiques et assimilés	R1S2L01	401 992,50	346 441,06	55 551,44	84 635,69
Immobilisations corporelles					
Terrains	R1S3L01	2 665 710,51		2 665 710,51	2 665 710,51
Construction	R1S3L02	44 878 736,13	18 773 063,39	26 105 672,74	12 422 917,55
Installations	R1S3L03	4 558 508,12	3 564 577,14	993 930,98	972 922,06
Matériel de transport	R1S3L04	12 446 500,00	10 576 500,00	1 870 000,00	405 000,00
MOBILIER DE BUREAU	R1S3L05	8 377 599,10	4 881 283,33	3 496 315,77	2 652 199,98
Matériel de bureau	R1S3L06	4 025 438,02	2 665 721,04	1 359 716,98	1 646 727,99
Matériel informatique	R1S3L07	27 346 643,04	22 074 669,89	5 271 973,15	4 647 282,34
Matériel de climatisation	R1S3L08	5 175 105,87	3 880 144,28	1 294 961,59	900 413,31
Matériel médical	R1S3L09	559 437,84	537 558,84	21 879,00	24 369,64
Matériel audio visuel	R1S3L10	375 284,00	267 090,53	108 193,47	117 097,83
Outillage	R1S3L11	231 630,00	230 772,00	858,00	16 185,00
Immobilisations encours					14 682 150,67
Autres titres immobilisés - Obligations	R1S4L02	920 000,00		920 000,00	920 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S4L03	4 709 127,00		4 709 127,00	3 494 355,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**116 671 712,13**	**67 797 821,50**	**48 873 890,63**	**45 651 967,57**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	2 337 425,94	24 293,88	2 313 132,06	3 250 362,10
Clients					
Cotisants	R2S2L2	2 676 041 805,01		2 676 041 805,01	2 480 849 199,90
Cotisations	R2S2L3	-2 676 041 805,01		-2 676 041 805,01	-2 480 849 199,90
Fournisseurs débiteurs	R2S2L4	7 405 131,21		7 405 131,21	7 456 709,65
Personnel - Avances et acomptes accordés	R2S2L5	1 814 908,00		1 814 908,00	182 908,00
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S.S	R2S2L8	23 931 894,93		23 931 894,93	23 931 894,93
Prestataires débiteurs	R2S2L9	5 332 793,17		5 332 793,17	3 067 759,72
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer	R2S3L2	13 008 295,25		13 008 295,25	11 877 338,91
Autres actifs courants	R2S3L3	772 794,98		772 794,98	619 500,73

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles					
Logiciels informatiques et assimilés		401 992,50	368 117,17	33 875,33	55 551,44
Immobilisations corporelles					
Terrains		2 665 710,51		2 665 710,51	2 665 710,51
Construction		47 163 536,13	21 121 720,10	26 041 816,03	26 105 672,74
Installations		4 815 844,53	3 683 285,19	1 132 559,34	993 930,98
Matériel de transport		11 046 500,00	10 496 500,00	550 000,00	1 870 000,00
MOBILIER DE BUREAU		7 710 492,71	4 587 601,33	3 122 891,38	3 496 315,77
Matériel de bureau		4 340 902,02	2 918 110,81	1 422 791,21	1 359 716,98
Matériel informatique		23 989 463,53	19 971 983,63	4 017 479,90	5 271 973,15
Matériel de climatisation		4 193 191,48	2 985 446,16	1 207 745,32	1 294 961,59
Matériel médical		397 473,63	382 591,23	14 882,40	21 879,00
Matériel audio visuel	R1S3L10	375 284,00	300 248,85	75 035,15	108 193,47
Outillage	R1S3L11	283 170,50	233 641,46	49 529,04	858,00
Immobilisations encours					
Autres titres immobilisés - Obligations		920 000,00		920 000,00	920 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 495 606,00		7 495 606,00	4 709 127,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**115 799 167,54**	67 049 245,93	**48 749 921,61**	**48 873 890,63**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	2 626 520,69	24 293,88	2 602 226,81	2 313 132,06
Clients					
Cotisants	R2S2L2	2 952 025 116,55		2 952 025 116,55	2 676 041 805,01
Cotisations	R2S2L3	-2 952 025 116,55		-2 952 025 116,55	-2 676 041 805,01
Fournisseurs débiteurs	R2S2L4	7 405 131,21		7 405 131,21	7 405 131,21
Personnel - Avances et acomptes accordés	R2S2L5	1 070 408,00		1 070 408,00	1 814 908,00
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S.S	R2S2L8	23 931 894,93		23 931 894,93	23 931 894,93
Prestataires débiteurs	R2S2L9	5 023 719,45		5 023 719,45	5 332 793,17
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer	R2S3L2	15 297 191,18		15 297 191,18	13 008 295,25
Autres actifs courants	R2S3L3	684 676,95		684 676,95	772 794,98

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles					
Logiciels informatiques et assimilés	R1S2L01	401 992,50	377 656,50	24 336,00	33 875,33
Immobilisations corporelles					
Terrains	R1S3L01	2 665 710,51		2 665 710,51	2 665 710,51
Construction	R1S3L02	47 163 536,13	23 263 236,00	23 900 300,13	26 041 816,03
Installations	R1S3L03	8 989 972,02	3 557 150,42	5 432 821,60	1 132 559,34
Matériel de transport	R1S3L04	11 046 500,00	11 046 500,00		550 000,00
MOBILIER DE BUREAU	R1S3L05	7 344 099,89	4 606 067,86	2 738 032,03	3 122 891,38
Matériel de bureau	R1S3L06	4 364 342,05	2 925 803,94	1 438 538,11	1 422 791,21
Matériel informatique	R1S3L07	22 119 350,60	20 265 568,84	1 853 781,76	4 017 479,90
Matériel de climatisation	R1S3L08	4 110 361,88	3 038 150,30	1 072 211,58	1 207 745,32
Matériel médical	R1S3L09	380 497,63	374 056,78	6 440,85	14 882,40
Matériel audio visuel	R1S3L10	315 284,00	265 198,11	50 085,89	75 035,15
Outillage	R1S3L11	326 970,50	240 242,52	86 727,98	49 529,04
Immobilisations encours					
Autres titres immobilisés - Obligations	R1S4L02				920 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S4L03	9 243 098,00		9 243 098,00	7 495 606,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**118 471 715,71**	69 959 631,27	**48 512 084,44**	**48 749 921,61**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	2 440 589,56	24 293,88	2 416 295,68	2 602 226,81
Clients					
Cotisants	R2S2L2	3 167 540 286,74		3 167 540 286,74	2 952 025 116,55
Cotisations	R2S2L3	-3 167 540 286,74		-3 167 540 286,74	-2 952 025 116,55
Fournisseurs débiteurs	R2S2L4	678 619,87		678 619,87	7 405 131,21
Personnel - Avances et acomptes accordés	R2S2L5	1 782 908,00		1 782 908,00	1 070 408,00
Dépôts reçus					
Créances envers l'état					
Créances envers les caisses S.S	R2S2L8	23 931 894,93		23 931 894,93	23 931 894,93
Prestataires débiteurs	R2S2L9	4 729 417,84		4 729 417,84	5 023 719,45
Créances sur session d'immobilisation					
Frais de justice à récupérer	R2S3L2	18 985 177,17		18 985 177,17	15 297 191,18
Autres actifs courants	R2S3L3	663 788,38		663 788,38	684 676,95

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)(...suite) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Placements et autres actifs financiers courants					
Valeurs à l'encaissement	R2S3L5				
Trésorerie	R2S3L6	246 430 070,47		246 430 070,47	143 349 864,46
TOTAL ACTIF COURANT		**299 642 466,22**	**24 293,88**	**299 618 172,34**	**199 365 112,99**
TOTAL GENERAL ACTIF		**418 114 181,93**	69 983 925,15	**348 130 256,78**	**248 115 034,60**

PCCOMPTA (c) DLG

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'évaluation et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	R1L03	461 200 897,93	364 098 141,39
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L04	2 015 731 035,07	1 651 632 893,68
Comptes de liaison	R1L10	-2 154 934 329,57	-1 897 985 101,78
TOTAL I		**321 997 603,43**	**117 745 933,29**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	R2L01	195 000,00	142 500,00
Provisions pour pensions et obligations similaires	R2L02	71 521 064,94	71 529 184,76
Autres provisions pour charges - Passifs non courants			
TOTAL II		**71 716 064,94**	**71 671 684,76**
PASSIFS COURANTS:			
Dettes et ressources rattachées			
Fournisseurs de stocks, de services, et d'immobilisation	R3L02	797 325,14	1 110 236,39
Professionnels de santé	R3L03	3 620 641,62	24 029 421,60
Fournisseurs factures non parvenues			
Personnel, rémunérations dues			
Fonds des oeuvres sociales	R3L06	-1 335 200,00	-1 177 500,00
Personnel, oppositions sur salaires	R3L07	389 508,00	464 508,00
Personnel, charges à payer	R3L08	23 429 689,91	18 143 863,18
Sécurité sociale			
Autres organismes sociaux	R3L10	90 901,34	232 101,34
Organismes sociaux - charges à payer	R3L11	6 560 313,17	5 080 281,70
Etat, impôts et taxes			4 540 879,70
Opérations particulières avec l'état			
Organismes internationaux			
Autres impôts, taxes et versements assimilés			
Dettes envers les organismes S.S	R3L16	54 643 596,42	54 643 596,42
Prestations à payer	R3L17	90 000,00	655 052,40
Prestataires créditeurs	R3L18	69 455 893,09	68 217 985,09
Autres comptes créditeurs	R3L19	9 176 078,37	8 996 584,12
Diverses charges à payer	R3L20	308 338,60	994 734,98
Recettes non identifiées	R3L21	17 812 676,15	17 671 876,15
Acomptes non ventilés et Cotisations encaissées d'avance	R3L22	-32 462 807,91	-32 492 507,91
Solde de reprise créditeur arrêté au 31/12/1988	R3L23	9 828 483,45	9 828 483,45
Cotisations encaissées à tord			

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) (...suite)

	NOTE	2017	2016
Recettes en attente d'imputation	R3L25	2 494 350,80	1 779 510,68
Provisions passifs courants	R3L26	592 900,00	582 600,00
Autres dettes			
TOTAL III		**165 492 688,15**	**183 301 707,29**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**559 206 356,52**	**372 719 325,34**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

PCCOMPTA (c) DLG

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'évaluation et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	R1L03	308 638 853,99	341 897 826,49
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L04	2 818 829 759,49	2 476 931 933,00
Comptes de liaison	R1L10	-3 060 755 309,92	-2 806 976 474,81
TOTAL I		**66 713 303,56**	**11 853 284,68**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	R2L01		190 000,00
Provisions pour pensions et obligations similaires	R2L02	97 231 910,45	78 697 428,05
Autres provisions pour charges - Passifs non courants			
TOTAL II		**97 231 910,45**	**78 887 428,05**
PASSIFS COURANTS:			
Dettes et ressources rattachées			
Fournisseurs de stocks, de services, et d'immobilisation	R3L02	540 642,14	664 402,14
Professionnels de santé	R3L03	18 322 665,91	1 793 187,09
Fournisseurs factures non parvenues			
Personnel, rémunérations dues			
Fonds des oeuvres sociales	R3L06		-748 845,25
Personnel, oppositions sur salaires	R3L07	389 508,00	389 508,00
Personnel, charges à payer	R3L08	28 175 873,07	22 016 623,41
Sécurité sociale			
Autres organismes sociaux	R3L10	29 349,79	45 051,34
Organismes sociaux - charges à payer	R3L11	7 889 244,46	6 164 654,56
Etat, impôts et taxes		1 080 836,66	
Opérations particulières avec l'état			
Organismes internationaux			
Autres impôts, taxes et versements assimilés			
Dettes envers les organismes S.S	R3L16	54 643 596,42	54 643 596,42
Prestations à payer	R3L17	386 851,76	90 000,00
Prestataires créditeurs	R3L18	66 677 232,51	66 732 568,72
Autres comptes créditeurs	R3L19	9 917 481,72	9 504 138,16
Diverses charges à payer	R3L20	41 071,51	116 004,65
Recettes non identifiées	R3L21	17 816 376,15	17 816 376,15
Acomptes non ventilés et Cotisations encaissées d'avance	R3L22	-32 398 668,36	-32 462 492,91
Solde de reprise créditeur arrêté au 31/12/1988	R3L23	9 828 483,45	9 828 483,45
Cotisations encaissées à tord			

../.. la suite sur la page suivante

CASNOS AGENCE OUARGLA
SIDI ABDELKADER DE OUARGLA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) (...suite) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Recettes en attente d'imputation	R3L25	181 847,58	95 815,94
Provisions passifs courants	R3L26	662 650,00	685 250,00
Autres dettes			
TOTAL III		**184 185 042,77**	**157 374 321,87**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**348 130 256,78**	**248 115 034,60**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

PCCOMPTA (c) DLG

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء..... III

الشكر..... V

الملخص..... VI

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول..... IX

قائمة الملاحق..... X

المقدمة.....أ.ب.ج

الفصل الأول: الإطار النظري لمصادر تمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي

تمهيد.....2

المبحث الأول :الأدبيات النظرية لمصادر التمويل والتوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي.....3

المطلب الأول: مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....3

الفرع الأول: مفهوم التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي والفرق بينهما 3

الفرع الثاني: مصادر تمويل الضمان الاجتماعي 6

المطلب الثاني: واقع واستدامة التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.....13

الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي.....13

الفرع الثاني: الحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.....13

الفرع الثالث: آليات استدامة التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي.....14

المطلب الثالث: أثر مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي.....15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 16

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....16

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.....18

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا.....19

.

خلاصة الفصل.....20

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ورقلة2016–2019

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....24

المطلب الأول: طريقة جمع البيانات.....24

الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....24

الفرع الثاني: متغيرات ومصادر الدراسة.....28

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة.....29

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....29

الفرع الأول: المقابلة الشخصية.....29

الفرع الثاني: الملاحظة.....29

الفرع الثالث: الوثائق.....30

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.....30

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....30

الفرع الأول: تحليل مصادر تمويل الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة للفترة (2016-2019) 30

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي لايرادات ونفقات صمدوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة ورقلة.....35

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة النتائج.....40

خلاصة الفصل: 42

الخاتمة.....44

قائمة المراجع.....47

الملاحق.....50